



خلاصة وافية لدراسات وتقارير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

منذ عام 2003، قررت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) التابعة للبنك الدولي توسيع نطاق أنشطتها بشكل ملحوظ سواء داخل المنطقة أو فيما بين بلدانها، وأنجزت العديد من الدراسات فضلاً عن عقد مؤتمرات إقليمية من أجل معالجة القضايا الحرجة والتحديات والأوضاع المتعلقة بهذه المنطقة. ويأتي هذا التقرير الاستعراضي الشامل لتتويجا إضافيا للدراسات الاقتصادية القطرية المنتظمة والعمل القطاعي. وقد تمثل هدف أنشطة العمل التحليلي الإقليمي في تقديم بيانات وتحليلات مقارنة للقضايا المختلفة لبلدان المنطقة وإجراء مقارنة بينها وبين المناطق الأخرى في العالم. وكانت المؤتمرات والحلقات الدراسية المعنية بهذه المنطقة وسيلة فعالة لنشر النتائج والتوصيات المستخلصة وإثراء المناقشة وبناء التوافق في الآراء بشأن الإجراءات وبرامج العمل اللازمة (انظر القائمة الواردة في آخر هذا التقرير).

قام البنك الدولي خلال هذه الفترة بإنجاز ما يزيد على 80 تقريراً. وتتضمن المطبوعات: التقرير الرئيسي، وتقرير عن التنمية، ومقالة لرئيس الخبراء الاقتصاديين، والتوجهات والاتجاهات في التقارير والدراسات الإنمائية، وأوراق العمل الخاصة ببحوث السياسات، وأوراق العمل، والمقالات، ووثائق أوراق المناقشة الصادرة عن البنك الدولي، والتطورات والآفاق الاقتصادية، وببساطة تقارير العمل الاقتصادي والقطاعي. كما تعاونت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً مع بعض الإدارات الداخلية الأخرى بالبنك مثل معهد البنك الدولي وبرنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة (ESMAP) من أجل إعداد بعض التقارير. ويمكن تصنيف التقارير الخاصة بهذه المنطقة في 8 فئات حسب الموضوعات العامة التي تتناولها التقارير بالدراسة والبحث والتحليل.

التجارة الدولية: بلغ مجموع ما تم نشره بشأن هذا المجال 12 تقريراً. وتناولت القضايا المطروحة: سياسات تحرير التجارة، وأسعار الصرف، والتكامل الإقليمي. ويُنظر إلى التجارة واستثمارات القطاع الخاص بوصفها أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر ارتفاعاً واستدامة من أجل خلق فرص العمل الكافية لتشغيل القوة العاملة المتزايدة بصورة سريعة في المنطقة (1). وترد الشواهد الدالة على ذلك من كيفية تمكن البلدان الناجحة في الاندماج في الأسواق العالمية من زيادة مستويات العمالة من خلال النمو الذي تقوده الصادرات (2). وفي عام 2004، ناقش أحد التقارير أن انضمام بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) كان أمراً حيوياً وبالغ الأهمية بالنسبة للزراعة والخدمات، وهما الموضوعان الرئيسيان في جدول أعمال المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة في مجالات الزراعة والخدمات (3). وقام تقرير آخر بتشجيع بلدان المنطقة على البدء في تطبيق إصلاحات تحرير أسعار الصرف ومناخ الاستثمار لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين أداء التنمية (4). وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، اضطلع أحد التقارير بتحليل الحواجز والعقبات الرئيسية الداخلية والخارجية الماثلة أمام تكامل بلدان المنطق، وخلص هذا التقرير إلى أنه في وسع بلدان المغرب العربي أن تحقق استفادة ملموسة من تعزيز التكامل مع شركائها في المنطقة (5). وأشار تقرير آخر إلى أن بلدان المغرب العربي سوف تستفيد من توسيع نطاق تكاملها مع الاتحاد الأوروبي (EU) بدرجة أكبر من استفادتها من تكاملها العادي مع بلدان المنطقة (6). وجرى اختبار هذه المكاسب باستخدام نموذج التجارة وقاعدة المعلومات بمشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP) وصولاً إلى نتيجة مفادها أن مكاسب الرفاهية المتحققة من التكامل مع الاتحاد الأوروبي تساوي على الأقل ضعف مكاسب التكامل البيئي مع دول المنطقة (7). وفي عام 2008،



قامت إحدى الدراسات بتقييم مستوى تنوع الصادرات في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس (8).

الصحة: أصدرت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7 تقارير عن القضايا المتعلقة بقطاع الصحة. وتشمل الموضوعات الرئيسية: فيروس ومرض الإيدز، والصحة العامة، وقضايا العجز والإعاقة، والصحة البيئية. وفي أوائل عام 2003، سعى تقريران إلى تقييم مدى انتشار مرض الإيدز في المنطقة وتحفيز المناقشات بين واضعي السياسات ومتخذي القرارات. وبينما أجرى التقرير الأول تحليلاً لعوامل التعرض للمخاطر الصحية لهذا المرض في المنطقة وتحليلاً اقتصادياً للآثار الناجمة (9)، قام التقرير الثاني بإجراء دراسة تجميعية تحليلية مستندة إلى البيانات بشأن اتجاهات وديناميكيات وباء الإيدز في المنطقة (10). وفي عام 2005، تناول أحد التقارير موضوع زيادة الاستثمارات اللازمة لتحسين حشد جهود الدعوة والتأييد لمكافحة الإيدز، وإنشاء قاعدة معلومات، وتنفيذ إستراتيجيات الوقاية بشأن الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر (11). وتمثل هدف أحد تقارير عام 2009 في إجراء وصف تشخيصي لأوضاع فيروس ومرض الإيدز في المنطقة (12). وبالنسبة للصحة العامة، قام أحد التقارير في عام 2004 بتوثيق الجوانب والنتائج الرئيسية للندوة الإقليمية التي عُقدت في بيروت في يونيو/حزيران 2002 (13). وفي عام 2005، اضطلع تقرير آخر بمعالجة قضايا العجز والإعاقة في المنطقة (14). وتمثلت أهداف ذلك التقرير في رصد المعرفة المتاحة حول قضايا العجز والإعاقة في المنطقة وفتح المجال أمام طرح الأفكار والمبادرات الجديدة التي يمكن أن تساعد في تعميم الاهتمام والعناية بهذه القضايا في جميع القطاعات. وأخيراً، تم تناول قضايا الصحة البيئية في الاستعراض الذي أُجري في عام 2005 لتقييم ما إذا كانت الصحة البيئية تمثل إحدى القضايا المثيرة للقلق في المنطقة وكيفية مواجهتها والتعامل معها (15).

الموارد الطبيعية والبيئة: تمثل الموارد الطبيعية موضوعاً ذا أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجرى إصدار 11 تقريراً لمعالجة قضايا إدارة الموارد المائية، وإمدادات لمياه في المناطق الريفية، والغابات، والأمن الغذائي، وكفاءة استخدام الطاقة، والقضايا المتصلة بصندوق البيئة العالمية (GEF). إذ تم أولاً تقييم قطاع المياه في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) من أجل عرض النتائج والتوصيات الرئيسية المستخلصة في مؤتمر المياه لمجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في البحرين في سبتمبر/أيلول 2005 (16). وناقشت التقارير اللاحقة التحديات الرئيسية أمام قطاع الإمداد بالمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية في بلدان المنطقة (17)، والصلة بين المياه والأمن الغذائي والسياسة الزراعية (18)، وفكرة المساءلة من أجل تحسين إدارة الموارد المائية (19). فالدول العربية تستورد ما يعادل 50 في المائة على الأقل من السعرات الحرارية لاستهلاكها من المواد الغذائية. وللمساعدة في الحد من آثار التعرض لصدمات أسعار السلع الأولية وضمان الأمن الغذائي، تقترح إحدى الدراسات 3 إستراتيجيات مهمة: تحسين قدرة الناس على الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وتشجيع التعليم؛ وتعزيز الإمداد بالغذاء من مصادر الزراعة المحلية وتحسين سبل الرزق وكسب العيش في المناطق الريفية؛ والحد من التعرض لتقلبات السوق من خلال تحسين كفاءة سلاسل التوريد والإمداد واستخدام أدوات مالية للتغطية والتحوط ضد المخاطر (20). ويتطلب تنمية الغابات اتباع نهج متكامل يشمل كافة القطاعات حيث يتحتم على الحلول أن تتجاوز نطاق أي قطاع منفرد بعينه وأن تكون مشتركة بين القطاعات (21). وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تلاحظ دراسة في عام 2009 أن هنالك بعض جوانب النقص والقصور التي تعتري استخدام الطاقة في



المنطقة وأنه تتوفر إمكانات هائلة لتحقيق مزايا كفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لكل من البلدان المستوردة والمصدرة الصّرف للنقط (22). وتم في عام 2004 تصميم إطار إستراتيجي وخطة عمل لتعميم جدول الأعمال البيئية العالمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (23). وأخيراً، قام التقرير الذي تم إعداده في عام 2008 بالتعاون مع برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة (ESMAP) برصد الفرص المتاحة لتخفيف الأثر البيئي لاستخدام الطاقة (24).

القطاع المالي وبيئة أنشطة الأعمال: في عام 2003، تناولت إحدى الدراسات المعدة في سلسلة أوراق بحوث السياسات كيفية تغيير النظام المالي في المنطقة (25). ورأى الإطار الذي طرحته هذه الورقة أن التطور المالي هو تفاعل ديناميكي مستمر ذو اتجاهين بين ثلاث قوى محركة تشكل ملامح هذه الصناعة (تحرير الأنظمة المالية، والتغيرات التكنولوجية، والابتكارات في الأسواق) من جهة، وأربعة أبعاد نمطية للخدمات المالية من جهة أخرى (درجة الاستغناء عن الوساطة، والتنظيم المؤسسي، والتحديث، والعولمة). وفي عام 2004، قامت دراسة بتحليل أنشطة التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقدمت توصيات بشأن كيفية تعزيز تنمية هذه الصناعة وتطويرها إلى حد أبعد (26). وتقوم إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي أيضاً بنشر تقرير سنوي عن بيئة أنشطة الأعمال في هذه المنطقة. كما تقوم هذه التقارير السنوية باستقصاء الإجراءات الحكومية التي من شأنها تعزيز أنشطة الأعمال والإجراءات الأخرى التي تعوقها وتقيدها. وبالإضافة إلى هذه التقارير، تم في عام 2008 إجراء مسح استقصائي لحوكمة الشركات في المنطقة (27) وتحليل المخاطر المتعلقة بأنشطة البنوك الإسلامية (28).

الحوكمة واللامركزية: تعتبر الحوكمة الرشيدة أشد صلة وأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلما هو الحال في المناطق الأخرى، يمكن أن يساعد تحسين الحوكمة في خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية (29). وتوضح النتائج العملية المستقاة من أحد التقارير أن الحوكمة تلعب دوراً إيجابياً كبيراً في القرارات المتخذة بشأن استثمارات القطاع الخاص (30). كما يوضح كتاب تم نشره في عام 2007 أن عمليات تحسين الحوكمة وتعميق الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسفرت عن تحطيم الحواجز الماثلة أمام تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات أكثر ارتفاعاً (31). وزيادة على ذلك، تمثل اللامركزية سبيلاً ناجحاً لخلق الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي (32). إلا أن الصراعات الخارجية تشكل عقبة رئيسية تحل دون تحقيق اللامركزية في المنطقة (33).

قضايا المساواة بين الجنسين، والتعليم، والقضايا الاجتماعية: بادئ ذي بدء، سعى التقرير الرئيسي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2004 إلى تحقيق تقدم في مناقشة المساواة بين الجنسين في المنطقة عن طريق صياغة القضايا وفقاً للضرورة الاقتصادية (34). وفي عام 2007 قامت ورقة عمل بمعالجة الخصائص والسمات المميزة والمساهمات والتحديات التي تواجهها سيدات الأعمال في المنطقة (35). وفي العام نفسه، قام التقرير المعني باستعراض قضايا الجنسين في هذه المنطقة بدراسة التقدم المحقق في الفترة 2000-2005 في المجالات التالية: المشاركة الاقتصادية، والحصول على التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، والحقوق القانونية للمرأة، والمشاركة في الشأن العام والتمثيل (36). واستناداً إلى نتائج هذه التقارير، اضطلعت دراسة في عام 2008 بتقييم كيفية زيادة مساهمة سيدات الأعمال في



الاتجاهات والجودة النوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطق (37). وبالإضافة إلى القضايا المعنية بالمساواة بين الجنسين، عالجت تقارير أخرى قضايا التعليم، والعمالة، والهجرة، والتنمية الاجتماعية، وحماية الطفل، والشباب في المنطقة. وفي الواقع، تم في عام 2008 نشر تقرير رئيسي بعنوان "الطريق غير المسلوک" لرصد جوانب النجاح والتحديات التي تواجهها عملية تطوير التعليم في المنطقة من أجل تحديد الخيارات الواعدة لإصلاح التعليم (38). وقام تقرير آخر معني بالتعليم بتطبيق آليات برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) على وضع الإستراتيجيات الخاصة بتحسين نتائج التحصيل العلمي وتصميم البرامج والمشاريع النوعية ورصد الفوارق والاختلافات في نوعية التعليم بين المجموعات الفرعية من السكان داخل بلدان المنطقة (39). وتمت معالجة قضايا التشغيل في تقرير رئيسي في عام 2004 وتقريرين آخرين. ويقدم التقرير الرئيسي توصيات بشأن كيفية إطلاق العنان لإمكانات العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (40). ويشير أحد التقارير المعنية بالعمالة إلى وجوب إدراج تعزيز النمو الواسع النطاق وخلق فرص العمل وإصلاحات أسواق العمل بالمنطقة في برنامج شامل للإصلاحات الهيكلية (41). أما التقارير المعنية بالهجرة فتتناول الموضوعات التالية: أهمية الهجرة كحل لمشكلات العمالة؛ والمزايا الديموغرافية للهجرة الدولية (فالمهاجرون هم أدوات نشر الحداثة الديموغرافية)؛ والمستفيدون من الهجرة، ومردود الهجرة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة؛ وأثار تدفقات الهجرة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي سواء على المناطق المرسلّة أو المُستقبلة. ويضطلع كتاب صادر بعنوان: "تشكيل ملامح المستقبل: منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بوضع إطار لكل من البلدان المرسلّة والمتلقية للعمالة وتأييد النهج التآزري لمواجهة التحديات الماثلة في الأفق (42). وفي عام 2004، تم تصميم إستراتيجية إقليمية للتنمية الاجتماعية لمعالجة ثلاثة تحديات: تعزيز الاشتغال الاجتماعي، وتقوية التلاحم والتماسك الاجتماعي، وتعزيز قدرات المواطنين وأعضاء الجماعات المدنية على مساءلة المؤسسات القائمة بخدمتهم (43). كما تم أيضا إجراء إحدى دراسات الحالات في عام 2006 لمناقشة مبادرة حماية الطفل (Child Protection Initiative) التي أنشئت في عام 2003 لتشجيع سلطات البلديات على اتخاذ المزيد من الإجراءات تجاه الزيادة في أعداد الأطفال المعرضين للخطر والمحرومين في المناطق الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (44). وبالإضافة إلى ذلك، قام تقرير في عام 2007 بتقييم الحجج والأسانيد المؤيدة لجعل الاستثمار في الشباب أولوية إنمائية منهجية في المنطقة (45).

الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر: يمثل هذا المجال أحد محاور التركيز الخاضعة لدراسات مكثفة ومستفيضة بشأن هذه المنطقة. وتشتمل الموضوعات على الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات والاقتصاد السياسي وتخفيض أعداد الفقراء ومعاشات التقاعد والنمو بقيادة القطاع الخاص. ومنذ عام 2005، تقوم إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنشر سلسلة بعنوان "التطورات والأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وتُلقي هذه السلسلة الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في المنطقة والقوى الأساسية المحققة للنتائج الاقتصادية المتنوعة. ويحلل هذا التقرير آفاق النمو القصير الأمد للمنطقة في ضوء التوقعات العالمية والسمات الهيكلية الراهنة لاقتصادات المنطقة فضلا عن الآفاق الطويلة الأمد للنمو استنادا إلى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة. والجدير بالذكر أن التقارير المختلفة لهذه



السلسلة في الفترة ما بين 2005-2009 تتناول على التوالي: الطفرات النفطية وإدارة العائدات المالية (46)، والأسواق المالية في عصر النفط الجديد (47)، وخلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة (48)، والتكامل الإقليمي لتحقيق القدرة على المنافسة عالمياً (49)، واجتياز الركود الاقتصادي العالمي (50). وفي سياق معالجة قضايا الإصلاح، صدر تقرير في عام 2004 حول التحليل العملي للصلة الرابطة بين كل من الإصلاحات الاقتصادية ورأس المال البشري والبنية الأساسية المادية والنمو الاقتصادي (51). وفيما يتعلق بالاستثمار، تم في عام 2005 تقييم أثر البنية الأساسية العامة على تكوين رأس المال الخاص في ثلاثة من بلدان المنطقة (مصر والأردن وتونس) واستنتاج أن الحد من النفقات الرأسمالية العامة غير المنتجة وتحسين النوعية يجب أن يكون مصحوباً بإصلاحات تستهدف اقتصار الاستثمارات على البنية الأساسية الجاذبة لرأس المال الخاص (52). كما تمت دراسة نتائج الاقتصاد السياسي على السياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التوصية بتعديل الأسلوب القديم للسياسة الصناعية في المنطقة من أجل التكيف مع الاقتصاد القائم على العولمة (53). وبالنسبة لتخفيض أعداد الفقراء، أوضح تقرير في عام 2006 أن مسيرة التقدم الملموس في تقليص الفقر في العقود السابقة توقفت في أواخر ثمانينيات القرن الماضي (54). ولذلك، يدعو هذا التقرير إلى مواصلة تحقيق مكاسب في مجال تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق التنمية البشرية. واضطلع تقريران بمعالجة موضوع المعاشات التقاعدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قام التقرير الأول في عام 2005 بحصر أنظمة المعاشات التقاعدية الإلزامية في المنطقة وتقييم حجم المشكلات الرئيسية وتوضيح المكونات المشتركة لإستراتيجية إصلاح متكاملة (55). وتتاول التقرير الثاني الصادر في عام 2006 الالتزامات المحتملة لنظام المعاشات التقاعدية الإلزامية عن طريق إعداد تقديرات لعنصري هذا النظام (وهما المديونية الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية والأصول من الاقتطاعات بالتقسيم عند المنبع) بشأن 12 خطة معاشات تقاعدية في ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي (56). وتبين النتائج أن ديون المعاشات الضمنية كبيرة للغاية (بنسبة تتراوح بين 50 إلى 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، وهي غالباً ما تكون أكبر من مقدار الدين العام الصريح. وأخيراً، هناك تقرير رئيسي بعنوان "من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2009". ويدعو هذا التقرير إلى النهوض بنظام الإدارة العامة والحوكمة من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص (57).

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد القائم على المعرفة: هناك ثلاثة تقارير تتناول هذه الموضوعات. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأساسي المميز للقدرة على المشاركة في سلاسل التوريد العالمية، سواء سلاسل الصناعات التحويلية أو المنتجات والأدوات المالية أو تلك الموجهة نحو المعلومات والخدمات. ففي عام 2003، بحث تقرير وظائف النحاس والسليكون واستخداماتهما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات سلاسل الإنتاج والتزويد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمات المالية، والتصدير والاستيراد، والتجارة وعمليات النقل، متضمناً بعض دراسات الحالات في عدد من الصناعات (58). وصدرت في العام نفسه دراسة مركزة لاستقصاء الأثر المحتمل لانفتاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أمام المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أداء هذا القطاع ومشاركة المنطقة في الاقتصاد العالمي (59). أما اقتصادات المعرفة فتتاولتها سلسلة موارد التعلّم التي يصدرها معهد البنك



الدولي (60). ويقوم الكتاب المعني بهذا الشأن بتحليل تطور الاقتصادات القائمة على المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمثل الرسائل الرئيسية لهذا الكتاب فيما يلي: (أ) نظرا لما يُسمى "ثورة المعرفة" الناتجة عن النمو السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإنه يتم على الصعيد العالمي تعجيل إحداث التغيير الفني وتكثيف العولمة باعتبار أن هذه العملية هي شكل جديد للتنمية الاقتصادية؛ (ب) تخلق ثورة المعرفة التحديات والفرص أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ (ج) ستواجه بلدان المنطقة مخاطر التخلف عن اللحاق بركب الاقتصاد العالمي. وبالتالي تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتكثيف وتهيئة الاستثمارات المرتبطة بالمعرفة.

السنة المالية 2003

تقرير رئيسي – التجارة والاستثمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المشاركة مع العالم

يسعى هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على مجالات الإصلاح في ميادين التجارة والتغييرات الواجبة الحدوث في هذه المنطقة. إذ تمس حاجة بلدان المنطقة إلى تعزيز التجارة واستثمارات القطاع الخاص لتوفير قوى محركية جديدة للنمو الاقتصادي والديناميكية الحيوية. ففي ظل المزيد من التجارة والاستثمار، سوف تتمكن بلدان المنطقة من تحقيق سرعة أكثر في معدلات النمو، وتخفيض أعداد الفقراء، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المعرفة والمهارات وإنتاجية القوة العاملة. ويصف الكتاب أسباب أهمية وحيوية توسيع نطاق التجارة والاستثمار بالنسبة للمنطقة. ويتمثل أكبر التحديات الاقتصادية في خلق وظائف كافية للأيدي العاملة المتزايدة بصورة سريعة في المنطقة والتي تضم أفواجا متنامية من الشباب والمتعلمين، وتفادي التهديدات الماثلة أمام الاستقرار الاجتماعي والسياسي بسبب ارتفاع معدلات البطالة. ويتطلب هذا الجهد تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات أعلى وأكثر استدامة من نظيرتها في الماضي. ومن شأن زيادة التجارة واستثمارات القطاع الخاص أن تتيح تحقيق أفضل الآمال المرجوة. فإمكانات المنطقة هائلة في ضوء ما تتمتع به من الموارد البشرية، والمهارات، والموقع الجغرافي، والفرص. كما يحلل الكتاب أيضا الأسباب الكامنة وراء عدم مشاركة هذه المنطقة حتى الآن بكامل قوتها في المسار الغني للتجارة والاستثمار على المستوى العالمي، والتدابير الواجب اتخاذها للمساعدة في تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تحسين بيئة الاستثمار المحلية وإصلاح سياسات الشركاء التجاريين للمنطقة.

تقرير رئيسي – العمل والنمو وإدارة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطلاق القدرة على الازدهار

يرصد هذا التقرير التحديات والتغييرات الأساسية التي يتعين على المنطقة مواجهتها واستحداثها من أجل تحسين مستويات المعيشة على مدى العقدين القادمين، وهي كما يلي: خلق ما يتراوح بين 80 إلى 100 مليون فرصة عمل قبل عام 2020؛ وزيادة النمو الاقتصادي من معدله البطيء البالغ 3.4 في المائة في أواخر التسعينيات إلى ما يتراوح بين 6 إلى 7 في المائة على الأقل سنويا؛ وانتقال الحوكمة من الأنظمة التقليدية المستبدة إلى حكومات متمسة بقدر كبير من الاشتمالية وعدم الإقصاء، والمساءلة أمام الشعب؛ ومشاركة النساء بصورة أكثر عدالة وإنصافا في النشاط الاقتصادي والإستفادة من المزايا الاقتصادية الكبيرة والممكنة من مشاركة النساء المتعلمات بشكل متزايد والمتمتع بصحة جيدة؛ وانفتاح القطاعات

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

العامّة أمام المزيد من مبادرات القطاع الخاص؛ وتنويع الاقتصادات المعتمدة على النفط وتحويلات العمال المغتربين إلى اقتصادات قائمة أيضا على الصناعات التحويلية والخدمات؛ وتكامل واندماج الأنظمة التجارية المنغلقة مع الشركاء التجاريين الجدد في المنطقة وسائر أنحاء العالم. والواقع أن الضرورة السياسية لهذا التغيير وثبات النظام القديم هما قوتان متعارضتان. ويتحول التوازن صوب تلبية الحاجة إلى الإصلاح لأن عوامل البطالة وانعدام فرص العمل وتباطؤ النمو تجعل النظام القديم باهظ التكلفة بصورة متزايدة وغير قابل للاستدامة.

تقرير – اقتصادات المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو التنمية الجديدة

يتمثل غرض هذا الكتاب، الذي يستند إلى حد كبير إلى المعلومات التي تم جمعها في المؤتمر المنعقد في مدينة مرسيليا، في تحديد القضايا المهمة ذات العلاقة وتقديم توجيهات عامة على صعيد السياسات. وبهذه الطريقة، يتمحور التحليل حول مستوى معين من العمومية. ويشكل هذا الكتاب أساسا للمزيد من الأعمال الموثقة والمتعمقة القائمة على الخبرات العملية والتجريبية. وهو يحلل تطور الاقتصادات القائمة على المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمثل رسائله الرئيسية فيما يلي: (1) نظرا لما يُسمى "ثورة المعرفة" الناتجة عن النمو السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإنه يتم على الصعيد العالمي تعجيل إحداث التغيير الفني وتكثيف العولمة باعتبار أن هذه العملية هي شكل جديد للتنمية الاقتصادية؛ (2) تخلق ثورة المعرفة طائفة من التحديات والفرص أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن ثم تحتاج المنطقة إلى الاستفادة من هذا المصدر الجديد للنمو وخلق فرص العمل. فالاستثمارات في قطاعات التعليم والمعلومات والبنية الأساسية والبحوث والتطوير والإبداع والابتكار لا تعتبر كافية أو ملائمة، حتى تاريخه، في معظم بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاية الأطر الاقتصادية والمؤسسية يحول دون قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق النتائج المرغوبة؛ (3) ستواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر التخلف عن اللحاق بركب الاقتصاد العالمي. وبالتالي تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتكثيف وتهيئة الاستثمارات المرتبطة بالمعرفة.

مذكرة سياسات – تنمية الحراجة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تناقش هذه المذكرة أوضاع الغابات والحراجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي من إعداد مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في روما (FAO)، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (IFPRI)، والبنك الدولي. وتوضح الخبرة في إدارة الموارد الطبيعية أن تحقيق التنمية المستدامة بصورة ملائمة في هذا الشأن يتطلب أن تكون الحلول حولا شاملة لكافة القطاعات بحيث تتجاوز نطاق أي قطاع منفرد بعينه. كما يجب أيضا أن تتخطى نطاق الحلول الفنية المجردة لتشمل الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعيش نسبة كبيرة من السكان في مناطق ريفية على مساحات صغيرة بشكل رئيسي من الأراضي في ظل عدم توافر أية مصادر للإيرادات الأخرى المكتملة للدخل. ونظرا لأن كثيرا من هؤلاء السكان لا يملكون تلك الأراضي، فإنهم يفتقرون إلى سبل تحسين تلك



المساحات الصغيرة من الأراضي من أجل زيادة الناتج والإيرادات، مما يؤدي إلى تعزيز الاعتماد على الموارد الطبيعية.

تقرير – مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تكلفة التفاعس والتراخي

تشير الشواهد الحديثة إلى زيادة انتشار الإصابة بفيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وارتفاع العدد الإجمالي للوفيات الناتجة عن الإيدز بواقع 6 أمثال تقريبا منذ أوائل فترة التسعينيات. وعلى الرغم من انخفاض هذا الرقم بالمقارنة بالوفيات لنفس السبب في مناطق أفريقيا وجنوب آسيا والبحر الكاريبي، إلا أن تندي معدل انتشار هذا المرض لا يعني انخفاض المخاطر. إذ يمكن أن يتفاقم هذا الوضع بصورة سريعة، علما بأن التقديرات المتحفظة تشير إلى أن مرض الإيدز يمثل خطراً حقيقياً على النمو الاقتصادي الطويل الأمد في هذه المنطقة. ويستعرض هذا الكتاب المعرفة الراهنة عن انتشار فيروس ومرض الإيدز في المنطقة بهدف حفز المناقشات بين واضعي السياسات ومتخذي القرارات.

تقرير – دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكات الإنتاج وسلاسل التوريد

تعتمد أنشطة الأعمال العالمية بصورة متزايدة على الاتصالات الالكترونية. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأساسي المميز للقدرة على المشاركة في سلاسل التوريد العالمية، سواء سلاسل الصناعات التحويلية أو المنتجات والأدوات المالية أو تلك الموجهة نحو المعلومات والخدمات. وقد أصبحت الاتصالات الالكترونية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية كعنصر مكوّن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطريق السريع في كل مكان لحركة البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة الأعمال على الصعيدين المحلي والدولي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً بشأن التكنولوجيا وعمليات أنشطة الأعمال وإزالة القيود التنظيمية المفروضة على الاتصالات. وأدى إلغاء القيود الماثلة أمام الاتصالات وتطبيق الخصخصة إلى خلق البيئة الملائمة للمنافسة. كما أسفرت المنافسة بدورها عن تعجيل اعتماد تكنولوجيا الاتصالات الجديدة. وكان من شأن هذه التكنولوجيات الجديدة أن أدت إلى تشجيع ممارسات الأعمال الجديدة، وإدارة سلاسل التوريد الكترونياً (ESCM)، ومراقبة المخزون لقطاع الصناعات التحويلية في الوقت المناسب (JIT)، وتحقيق الاستجابة السريعة (QR) بشأن سلاسل توريد المنسوجات والملابس والأحذية؛ وكفاءة الاستجابة لعملاء سلاسل التوريد الخاصة بمتاجر السوبر ماركت وتيسير التجارة الالكترونية في مجال التجارة والنقل الدوليين، من بين الكثير من المبادرات الأخرى الخاصة بصناعات محددة. ويبحث هذا التقرير وظائف واستخدامات النحاس والسليكون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات سلاسل الإنتاج والتوريد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمات المالية، والتصدير والاستيراد، وعمليات التجارة والنقل، كما يعرض عدداً من دراسات الحالات بشأن بعض الصناعات.

ورقة عمل – تغيير النظام المالي: الفرص والتحديات أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يدرك الاقتصاديون ازدياد أهمية التمويل بالنسبة للتنمية، وتتضح هذه الحقيقة بطرق أكثر من تلك المعروفة منذ وقت طويل.

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

فالتغيرات في صناعة الخدمات المالية تتيح إمكانات هائلة للتنمية الاقتصادية . ويقدم مؤلفو التقرير إطارا للمساعدة في فهم التغيرات التي طرأت على البيئة المالية، فضلا عن سعيهم إلى توضيح الفرص والتحديات الماثلة أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء هذه التغيرات . وينظر هذا الإطار إلى التطور المالي بوصفه عملية تفاعلية ديناميكية ومستمرة من اتجاهين، فمن ناحية هناك ثلاث قوى محركة تُشكل ملامح الصناعة، ومن جهة أخرى هناك أربعة أبعاد نمطية للخدمات المالية. وتشترك هذه القوى المحركة في تعديل وتحوير النظام المالي وهي تتأثر في الوقت نفسه بالآثار المترتبة على هذه التغيرات. وتتمثل القوى المحركة الثلاث في تحرير الأنظمة المالية، والتغيرات التكنولوجية، والابتكارات في الأسواق استجابة للطلبات على الخدمات المالية. أما الأبعاد الأربعة للخدمات المالية التي تتغير حسب القوى الفاعلة فتتمثل في درجة الاستغناء عن الوساطة المالية، وتعزيز الطابع المؤسسي، والتحديث، والعولمة . ويقدم المؤلفون منظورا إستراتيجيا بشأن الفرص والتحديات المنبثقة عن التغيرات العميقة للصناعة المالية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وواضعي السياسات والمشاركين في الأسواق.

ورقة عمل – إدارة أسعار الصرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تكلفة قدرة الصناعات التحويلية على المنافسة

تناقش هذه الورقة العلاقة العملية بين مدى انحراف أسعار الصرف واختيار النظام المعني بأسعار الصرف. وتوضح النتائج أن احتمالات المبالغة في قيمة أسعار الصرف الثابتة تعتبر أعلى بكثير منها بالنسبة لأنظمة أسعار الصرف المعومة، وأن احتمالات المبالغة بصورة خطيرة في قيمة أسعار الصرف (أي بما يزيد على 25 في المائة) في ظل الأنظمة الثابتة تعتبر أكبر بمقدار الضعف تقريبا منها في حالة الترتيبات المرنة لأسعار الصرف. وبعد ذلك، تناقش الورقة أسباب استمرار اعتماد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنظمة أسعار الصرف الثابتة. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على تفسير جيد لاختيارات أسعار الصرف في المنطقة طبقا للنماذج التقليدية لاختيار سعر الصرف، إلا أن هذه الاختيارات تعكس جزئيا اهتمامات ومصالح القطاع العام كمنتج للنفط ودائن على حد سواء، وهما حالتان تدفع الحكومة على الأرجح إلى تفضيل أسعار الصرف الثابتة على أسعار الصرف المعومة.

ورقة عمل – تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية

ينطوي الحديث عن الاقتصاد العربي واستكشاف آفاقه على تحديات لا يُستهان بها . فالدول التي تشكل العالم العربي تتسم بالتنوع والاختلاف من حيث حجمها وخصائصها الجغرافية ومستوى الدخل والموارد الطبيعية والهيكل الاقتصادي ورأس المال الهشري والمهارات البشرية والهيكل الاجتماعي والسياسات والمؤسسات الاقتصادية وما إلى غير ذلك . إلا أن أوجه التشابه الاقتصادي كثيرة أيضا . ونظرا لقوة التماثل من حيث السياسة الاقتصادية والموارد الطبيعية والقاعدة الإنتاجية المشتركة للنمو الاقتصادي والتنمية، فإنه ليس من المستغرب أن تكون التحديات الإنمائية العديدة التي تواجهها الدول العربية اليوم متماثلة أيضا : فجميع الدول العربية تقريبا تعرضت لركود النمو منذ انخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من بعض



الإصلاحات الاقتصادية القابلة للقياس في معظم الاقتصادات العربية، فقد ظل نمو ضعيفاً في جميع أرجاء المنطقة . كما تأثرت جميع الدول العربية بالصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار، إما بصورة مباشرة أو من خلال الروابط والعلاقات، مما أدى إلى ردة الاستثمار . والواقع أن كل البلدان العربية تقريباً تواجه حتى الآن واحدة من المشكلات الإنمائية الأشد إلحاحاً: مشكلة البطالة المتزايدة، الناتجة عن كل من انكماش آفاق السبل الرئيسية لخلق فرص العمل في الماضي – هجرة العمال والتوظيف في القطاع العام – والزيادة السريعة في الأيدي العاملة . وتواجه المنطقة العربية إدراكاً متزايداً بأن مسارات التنمية في الماضي لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية . علماً بأن مشكلة عدم كفاية خلق فرص العمل في المنطقة العربية آخذة في التفاقم، وبدون تنفيذ تحولات أساسية وجوهرية في الاقتصادات العربية مع ضمان زيادة خلق الوظائف بصفة مستدامة فإن تحديات خلق فرص العمل سوف تزداد سوءاً بصورة سريعة وملموسة.

تقرير – وصف وباء الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أدلة بشأن المستويات، والتوزيع، والاتجاهات

يعالج هذا التقرير ضالة المعلومات الإستراتيجية المتاحة عن انتشار الإيدز بين سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال جهد مشترك بين البنك الدولي، وفريق الدعم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية. ويرد هذا التقرير في إطار البناء على سلسلة مطبوعات البنك الدولي التي تركز على الجوانب المختلفة لوباء الإيدز والاستجابة له. وفي عام 2003، قام البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية بإصدار تقرير بعنوان "مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تكلفة التفاعس والتراخي" الذي قدم تحليلاً لعوامل التعرض للإصابة بالمرض في المنطقة إلى جانب تحليل اقتصادي للأثار في ضوء البيانات المحدودة المتوفرة عن الإيدز في ذلك الوقت. ويقدم التقرير الحالي تحليلاً تفصيلياً من واقع البيانات المتاحة لاتجاهات وباء الإيدز وديناميكياته في المنطقة. ويرتكز هذا التقرير على استعراض المؤلفات القائمة وتحليل آلاف المطبوعات غير المعترف بها على نطاق واسع والتقارير ومصادر البيانات المستخلصة من المؤلفات العلمية أو المجمعّة من مصادر على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

ورقة عمل – فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة وتكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع العالم

تضطلع هذه الورقة باستقصاء الأثر المحتمل لفتح أسواق الاتصالات أمام المنافسة على أداء قطاع الاتصالات في المنطقة ومشاركتها في الاقتصاد العالمي . ويجري تقييم تلك المشاركة من حيث الصادرات الصناعية والإسهام في شبكة الإنتاج واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . وتقدم هذه الورقة أولاً نموذجاً لتقييم منافع أداء قطاع الاتصالات المترتبة على تحرير القطاع. ويستند هذا التقييم إلى ثلاثة عوامل رئيسية: (أ) درجة المنافسة الفعالة في شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة؛ (ب) الانفتاح على الاستثمار الأجنبي؛ (ج) القواعد والإجراءات الحكومية المشجعة للمنافسة . وتؤكد النتائج أن تحرير القطاع وانفتاح الأسواق يسهمان إيجابياً في رفع مستوى كفاءة قطاع الاتصالات . وفيما يتعلق بتكامل المنطقة واندماجها في

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

الاقتصاد العالمي، يؤكد التحليل أنه، عند تثبي ت تأثير العوامل الهيكلية الأخرى، فإن تحسين أداء الاتصالات يعزز أداء صادرات الصناعات التحويلية بما في ذلك صادرات المنتجات الوسيطة . وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تيسير الروابط والصلات بشبكات الإنتاج عبر الوطنية وتخفيض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، فإن تحسين أداء قطاع الاتصالات يكون أحد محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

ورقة عمل – جعل التجارة تعمل لصالح خلق فرص العمل : الشواهد والدروس الدولية المستفادة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هل يمكن لزيادة حجم التجارة أن يساعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على زيادة معدل خلق فرص العمل؟ على الرغم من التكاليف القصيرة الأمد للتكيف مع تحرير التجارة في عدد من البلدان الناجحة في الاندماج في الأسواق العالمية، فقد حقق النمو الذي تقوده الصادرات في نهاية المطاف مكاسب كبيرة في مجال التشغيل . وتبحث هذه الورقة العلاقة المتوسطة الأجل بين التجارة الدولية والتشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية في البلدان النامية . وتكشف الشواهد المستمدة من 59 بلدا ناميا، من أوائل السنينيات إلى أواخر التسعينيات، عن وجود ارتباط إيجابي متوسط الأمد بين التشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري، عند تثبيت المحددات الهيكلية الأخرى للعمالة . وعلى النقيض من ذلك، توجد علاقة عكسية في البلدان المرتفعة الدخل . ولكن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجد صعوبات في جعل التجارة القوة المحركة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك جزئيا إلى تركّز صادرات هذه المنطقة في منتجات بطيئة النمو وذات قيمة مضافة منخفضة، ويُعزى من ناحية أخرى إلى ضعف صلات وروابط تجارة المنطقة بشبكات الإنتاج العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . وتشير الشواهد إلى أنه على الرغم من أن تأثير التوسع التجاري على التشغيل في الصناعات التحويلية يعتبر مرتفعا بدرجة كبيرة في البلدان النامية المتلقية لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن التجارة لا تُضيف سوى الشيء القليل لخلق فرص العمل في البلدان المتلقية لمقادير صغيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . ولمواجهة تحديات خلق فرص العمل مع استمرار تحرير التجارة، سوف تمس الحاجة إلى اضطلاع السياسات المصاحبة بتعزيز مناخ الاستثمار ورفع مستوى نوعية الخدمات المرتبطة بالتجارة من أجل تحسين جاذبية المنطقة كمكان للاستثمار.

السنة المالية 2004

تقرير رئيسي – إطلاق إمكانات فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد

يتمحور هذا الكتاب حول مستقبل الازدهار والرخاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبالإضافة إلى الكتب الأخرى المصاحبة – المعنية بالتجارة والاستثمار والحوكمة والمساواة بين الجنسين – المُعدة بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دبي لعام 2003، يأتي هذا الكتاب إسهاما من البنك الدولي في إثراء النقاش والحوار الجاري بشأن التنمية في هذه المنطقة. وتعالج هذه الكتب التحديات الإنمائية الأساسية التي تواجهها المنطقة في

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

أوائل القرن الحادي والعشرين والتي ستمكّنها من إطلاق العنان لإمكانات الازدهار والرخاء الغنية. ومثل الكتب الأخرى، يقوم هذا الكتاب بتجميع المعارف والأبحاث القائمة فضلا عن الجديدة. ويحدد أولويات وتوجهات أجهزة الإصلاحات الهيكلية الشاملة على صعيد السياسات التي تدرك الظروف الاقتصادية والاجتماعية النوعية لحكومات وشعوب المنطقة. ويصف هذا الكتاب أصول ضعف اتجاهات أسواق العمل في المنطقة في فترة التسعينيات نتيجة للعمليات الطويلة الأمد التي أصبح في ظلها تنظيم الاقتصادات السياسية للمنطقة متمحورا حول عقد اجتماعي تدخل في إعادة التوزيع.

تقرير رئيسي – تحسين إدارة الحكم لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز الشمولية والمساءلة

يمثل تحسين أداء القطاع العام والحوكمة ركيزة أساسية في إستراتيجية مشاركة البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولتوجيه ومساندة هذه الأولوية الإستراتيجية على مدى السنوات القادمة، عمل البنك الدولي مع شبكة من كبار العلماء وقادة الرأي في المنطقة المعنيين بالعمل في مجال الحوكمة. وكانت أفكارهم وأبحاثهم ومشورتهم أداة مهمة في تشكيل الجهد اللازم لترجمة هذا التوجه الإستراتيجي إلى رؤية وبرنامج عمل. ولا يطمح هذا الكتاب في تقديم إجابات بشأن التحديات المعقدة لتحسين الحوكمة. فهذه القضايا مسائل تقررها شعوب المنطقة. ويسعى هذا الكتاب بشكل متواضع إلى إثراء الحوار الدائر في المنطقة حول الحوكمة. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح الكتاب إطارا تحليليا لمناقشة الحوكمة وقياسها. وهو يقدم فضلا عن ذلك حشدا هائلا من الشواهد التي توضح أهمية الحوكمة الرشيدة بالنسبة للتنمية – على الصعيد العالمي وفي المنطقة. ويأمل المؤلفون في العمل بصورة وثيقة مع المسؤولين في الحكومة والمجتمع المدني – وهم كثيرون – المهتمين بتحسين الحوكمة في المنطقة.

تقرير رئيسي – النوع الاجتماعي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام

يسعى هذا الكتاب إلى إحراز تقدم في مناقشة المساواة بين الجنسين في المنطقة من خلال صياغة القضايا طبقا للضرورات الاقتصادية. وهو يحلل إمكانات زيادة الإسهام الاقتصادي من قبل النساء في النموذج الجديد للتنمية في المنطقة، وتتم مناقشة هذا النموذج أيضا في 3 كتب موازية عن التجارة، والتشغيل، والحوكمة. ويحدد هذا الكتاب أبرز العوائق الاقتصادية والاجتماعية السياسية الماثلة أمام زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة وتمكينها من أسباب القوة، مقترحا طريقة للمضي قدما في وضع الأجندة الخاصة بالتغيير.

تقرير – إطار إستراتيجي وخطة عمل لتعميم إدماج أجندة البيئة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتمثل غرض هذا الإطار الإستراتيجي وخطة العمل في زيادة الوعي بأهمية البيئة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى البنك وبلدان المنطقة؛ وتحديد طرق مراعاة إدماج أجندة البيئة العالمية في برامج التنمية الوطنية التي يساندها البنك، وتعريف الفرص المحددة لمراعاة هذه الأجندة في عمليات البنك الخاصة بالأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية. ويوضح الإطار كيفية تحسين استخدام موارد صندوق البيئة العالمية لمعالجة القضايا البيئية العالمية عن طريق



إكمال وتعزيز الأولويات الإستراتيجية في الحوار بشأن السياسات، والأنشطة التحليلية والدراسات القطرية. ويُقصد أيضا تحديد فرص الاستفادة من موارد هذا الصندوق كعامل مؤثر وحافز تشجيعي لتمويل ما يتعلق بالبيئة العالمية والتنمية المستدامة في المنطقة. ويستفيد هذا الإطار من تجارب وخبرات الإستراتيجية الأخيرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2002)، وخطة أعمال صندوق البيئة العالمية (2003-2006)، والإستراتيجية البيئية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والإستراتيجيات القطاعية (الطاقة، والنقل، والمياه، الخ)، وإستراتيجيات المساعدات القطرية والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية ذات العلاقة من أجل إتاحة سياق واقعي يتم في نطاقه وضع الإطار الإستراتيجي. واضطلع استعراض لحافطة البنك الخاصة بصندوق البيئة العالمية بتقييم الأداء حتى تاريخه واستخلاص الدروس المستفادة للمساعدة في تحديد العمليات البيئية العالمية في المنطقة والحفاظ على استدامتها. وأكدت هذه التحليلات أهمية: (أ) الروابط بين الأوضاع البيئية المحلية والوطنية والعالمية والرفاهة البشرية؛ (ب) الحاجة إلى معالجة التهديدات الرئيسية الماثلة أمام للبيئة العالمية؛ (ج) البناء على الأولويات الوطنية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة.

تقرير – ضمان المستقبل للجميع: إستراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعد البنك الدولي إستراتيجيات إنمائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جوانب متعددة لمنظور التنمية. وتستند إستراتيجية التنمية الاجتماعية المقترحة إلى التحديات الاجتماعية المطروحة في التقارير الرئيسية ال صادرة عن المنطقة في عام 2003 بشأن القضايا الأساسية للمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتشغيل. ومن شأن هذه الإستراتيجية القائمة بصورة انتقائية وحسب السياق الأساسي بتطبيق مبادئ الشمول الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والمساواة أن تضع أسس التنمية للمنطقة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعالج إستراتيجية التنمية الاجتماعية ثلاثة تحديات رئيسية بالغة الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمنطقة. وتمثل هذه التحديات فيما يلي: (أ) تعزيز الشمول الاجتماعي (الشباب، والتباين بين الجنسين، وحماية الفئات الضعيفة)؛ (ب) تقوية التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية؛ (ج) تعزيز قدرات المواطنين و الجماعات المدنية على مساهلة المؤسسات القائمة بتقديم الخدمات. وتقدم هذه الإستراتيجية عرضا عاما للمعرفة المتاحة عن طبيعة وأبعاد هذه التحديات في المنطقة. وهي تحدد أربع مسارات رئيسية للعمل حيث يمكن للبنك الدولي أن يسهم في الجهود الحالية في المنطقة وتعزيزها وتحقيق منهجيتها. وتهدف هذه الوثيقة إلى توضيح كيف يؤدي تكامل التنمية الاجتماعية إلى تحسين النتائج التنموية العامة في المنطقة وكيفية تعزيز هذه النتائج. ويتمثل المحور الأساسي لهذه الإستراتيجية في كون معالجة قضايا التنمية الاجتماعية ليست أمرا جيدا في حد ذاته فحسب، بل إنها تشكل أيضا الأساس لتعبئة وإطلاق العنان لطاقت الفئات الاجتماعية المختلفة وتهيئة الأوضاع المواتية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة. ومن شأن هذا أيضا أن يعمل على تخفيف الصراعات الداخلية وتدعيم الاستقرار.

تقرير – التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا يمكن أن يُخفق حتى المراقب العادي لاتجاهات التنمية الدولية في ملاحظة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

تخلفت في العقدين الماضيين عن معظم المناطق الأخرى في العالم من حيث كل من نواتج التنمية (مثل النمو الاقتصادي والتشغيل) والتكامل والاندماج الدولي (مثل التجارة والاستثمار الأجنبي). وتناقش هذه الدراسة ارتباط هاتين الملاحظتين ببعضهما البعض وأن ضعف أداء التنمية يرجع جزئياً إلى عدم قدرة المنطقة على المشاركة بدرجة كبيرة وملموسة مع باقي أنحاء العالم في وقت تعتبر فيه هذه المشاركة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي السريع لعدد كبير من البلدان النامية.

تقرير – الصحة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

يوثق هذا التقرير أبرز الجوانب والنتائج الرئيسية لندوة خاصة عقدت تحت عنوان "مواجهة تحديات الصحة العامة في القرن الحادي والعشرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ منطقة شرق المتوسط" في بيروت في يونيو/حزيران 2002. إذ تمر المنطقة بتحولات وبائية وديموغرافية ناتجة عن تغير أنماط الوفيات واعتلال الصحة. فالأمراض المزمنة وغير المعدية والإصابات تشكل الآن نسبة متزايدة من الأعباء الكلية لاعتلال الصحة. وتواجه بلدان المنطقة تحديات معالجة هذه القضايا الناشئة مع القيام في الوقت نفسه بمحاولة استكمال تنفيذ أجندة معالجة الأمراض وحماية صحة الأم والطفل. ويتكون هذا الكتاب من عرض عام لطائفة عريضة من العروض التقديمية في المؤتمر، يليه فصول معنية بقضايا محددة للصحة العامة تشمل: الوظائف والبنية الأساسية، واختيار الخدمات الصحية العامة وتمويلها، وأفضل برامج الصحة العامة، والإرشاد الصحي، ومرض الإيدز، والسلامة على الطرق، وتحسين الرعاية الصحية الأولية.

ورقة عمل – الأجندة الراهنة للتجارة العالمية: القضايا والمدلولات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر الأجندة الراهنة للتجارة العالمية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – فالمنطقة متأخرة عن باقي المناطق النامية في وتيرة التكامل التجاري ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (GDP) (باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى). ويعد الانضمام السريع لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) أمراً حيوياً لتعجيل اندماجها في منظومة التجارة العالمية الماضية بخطوات سريعة. علماً بأن القضيتين الرئيسيتين على الأجندة الجارية للتجارة العالمية، وهما الزراعة والخدمات، تحتلان أهمية بالغة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل الزراعة أيضاً أحد الشواغل المركزية بالنسبة للأمن الغذائي والمياه وأسباب الفقر. وقد أصبحت قطاعات الخدمات، من الناحية الأخرى، أكبر قطاعات منفردة من حيث إجمالي الناتج المحلي لبلدان هذه المنطقة. وبالإضافة إلى هاتين القضيتين، تهدف المفاوضات في المجال التنفيذي إلى التوصل إلى نتيجة بشأن تنفيذ الاتفاقيات القائمة المعنية بالمنسوجات والملابس. وأخيراً، فإن إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة بحلول عام 2005 ينطوي ضمناً على تحديات كبيرة بنفس القدر. فقطاع الملابس هو قطاع ديناميكي نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولذا يتمثل التحدي الأساسي في تحسين كفاءة وقدرة هذا القطاع على المنافسة في الفترة السابقة على إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة. ومن الأهمية بمكان توافر السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة وأسعار الصرف المساندة. وينطبق الشيء نفسه على تحسين قدرة الشركات على المنافسة واتخاذ التدابير اللازمة لتعجيل وتدعيم هذه العملية.



وفي حال نجاح هذه السياسات، فمن المتوقع بالضرورة أن تستمر بلدان المنطقة في تحقيق نمو هذا القطاع الديناميكي بالإضافة إلى مكاسب كبيرة محتملة في خلق فرص العمل.

ورقة عمل – الإصلاحات والنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: شواهد عملية جديدة

يُجري مؤلفو هذه الورقة تحليلاً عملياً للروابط بين الإصلاحات الاقتصادية، ورأس المال البشري، والبنية الأساسية المادية، والنمو في 44 بلداً نامياً في الفترة من 1970-1980 إلى 1999. ولهذا الغرض، وضع المؤلفون مؤشرات إجمالية للإصلاح باستخدام تحليل العناصر والمكونات الرئيسية. ويوضح المؤلفون أن أداء النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان مخيباً للآمال لأن هذه البلدان تأخرت في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. إلا أن تحليلنا يكشف عن أن مكاسب النمو الناتجة عن بعض الإصلاحات كانت صغيرة أيضاً. وهذا هو واقع الحال عند تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في بيئة اقتصادية كلية غير مستقرة (وهو ما يتطابق مع الوضع في بلدان هذه المنطقة في فترة الثمانينيات)، وعندما تكون الإصلاحات الاقتصادية الكلية مصحوبة بمستوى منخفض من الإصلاحات الهيكلية (كما لوحظ في فترة التسعينيات). وتوضح هذه النتيجة أهمية التكامل بين الإصلاحات طبقاً لنموذج موسا (1987) وويليامسون (1994). وفي الواقع، بعد رأس المال البشري والبنية الأساسية المادية، يجد هذا التحليل أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار الخارجي يمثلان متغيرين رئيسيين لعملية الإصلاح ولآفاق النمو في العالم النامي.

ورقة عمل – تحرير التجارة وأنظمة النقد الأجنبي، ومناخ الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من بعض التقدم المحرز على صعيد السياسة الاقتصادية – من حيث الاستقرار الاقتصادي الكلي في الثمانينيات الإصلاحات الهيكلية في التسعينيات – فقد فشلت بلدان هذه المنطقة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل. وفي هذه الورقة، يوضح المؤلفون عملياً من خلال هذه الدراسة التي أجريت على مجموعة من 72 بلداً – منها ثمانية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أن انخفاض مستوى تحرير التجارة وأنظمة النقد الأجنبي في تسعينيات القرن الماضي، مقارنة ببلدان منطقة شرق آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية، أسهم إلى حد بعيد في انخفاض مستوى مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولاسيما في قطاعات الصناعات التحويلية. وتسلط هذه الدراسة الضوء أيضاً على دور العوامل الأخرى مثل البنية الأساسية والبيئة السياسية والأوضاع الاقتصادية الكلية في تفسير التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف المناطق. وتؤكد هذه النتائج على أهمية تسريع وتيرة الإصلاح في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ورقة عمل – إصلاحات أسواق العمل، والنمو، والبطالة في الدول المصدرة للعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

قام أجيونر ونابلي ويوسف وجينسون بدراسة أثر سياسات أسواق العمل على النمو الاقتصادي والبطالة في البلدان المصدرة للعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويرتكز تحليلهم على إطار يتضمن العديد من السمات والخصائص الرئيسية المميزة لسوق العمل في هذه البلدان . ويجري مؤلفو هذه الدراسة مجموعة مختلفة من التجارب العملية على صعيد السياسات، بما في ذلك تخفيض ضرائب الرواتب والأجور، وتخفيض أجور القطاع العام ومعدل البطالة، وزيادة إعانات العمالة، وخفض قدرة الاتحادات والنقابات العمالية على المساومة، وبرنامج الإصلاحات المركبة . وتتمثل رسالتهم الرئيسية في وجوب عدم النظر إلى تعزيز النمو العريض القاعدة وخلق فرص العمل في المنطقة وإصلاحات سوق العمل بمعزل عن بعضها البعض بل النظر إليها بوصفها أحد مكونات البرنامج الشامل للإصلاحات الهيكلية.

ورقة عمل – الهجرة والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مشكلات أو حلول؟

تمثل العمالة وخلق فرص العمل مسألة محيرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمنطقة تشهد تحولات سكانية صعبة تفرض ضغوطا هائلة على أسواق العمل. ويتزايد عجز بلدان المنطقة على خلق عدد الوظائف اللازمة لاستيعاب شرائح الشباب المتزايدة العدد. ونتيجة لذلك، زادت البطالة بصورة ملموسة خلال العقدين الماضيين، بدرجة كبيرة من التباين بين بلدان المنطقة. فالهجرة كانت آلية مهمة للأمان من حيث الحد من الضغوط على أسواق العمل المحلية في الماضي، وتحويل عائدات النفط من دول الخليج وزيادة آفاق الدخل للأسر المعيشية عن طريق تحويلات العمال المغتربين. وعلى الرغم من عدم تحقيق اقتصادات المنطقة لقدر كبير من التكامل عن طريق التجارة، فقد حققت ذلك التكامل من خلال الهجرة التي لعبت دورا حل محل التجارة وكان مكملا لها في نفس الوقت. فالهجرة إلى دول الخليج العربية وأوروبا ساعدت على تخفيض معدلات البطالة في المنطقة وتوفير العمالة اللازمة لدول الخليج (وأوروبا). إلا أن هناك أسبابا تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الوسيلة ذات قدرة محدودة على التوسع وزيادة لأن هاتين الجهتين الرعيئيتين لاستقطاب العمالة تقومان بخفض الطلب على المهاجرين الجدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي مقدور تدفقات الهجرة المستقبلية أن تخفف قدرا يسيرا فقط من الضغوط التي تشهدها أسواق العمل في هذه المنطقة. وحتى في أفضل الأحوال، فإن من المحتمل انخفاض تدفقات الهجرة بالمقارنة مع متطلبات التوظيف في المنطقة وأن تؤدي على الأغلب دورا محدودا ومتراجعا في حل معضلة العمالة وخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحلل هذه الورقة الهجرة والتجارة في المنطقة من منظور العمالة مع تقييم مدى ما يمكن أن تقدمه الهجرة والتجارة من حلول لمشكلة العمالة المتزايدة بصورة مستمرة.

ورقة عمل – إنجاح التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُحلل هذا التقرير أنشطة التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقدم توصيات بشأن كيفية زيادة تنمية



هذه الصناعة وتطويرها. ويُعنى التمويل الأصغر بتقديم خدمات مالية إلى الفقراء من أصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة، ولهذا التعريف سمتان مهمتان حيث يشدد على أهمية تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، – ولا يقتصر فقط على الائتمان – كما يؤكد على أهمية خدمة الفقراء من أصحاب المشاريع والأنشطة الصغيرة. وتختلف صناعة التمويل الأصغر الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عنها في المناطق الأخرى من العالم . فالتوقعات عالية جدا: ولكن التمويل الأصغر ليس علاجاً سحريا أو حلاً ناجعا للبطالة، لأن معظم مؤسسات التمويل الأصغر، بالمفهوم ال ضيق، تقدم ائتمانات لأنشطة الأعمال ولا تتيح خدمات الادخار أو الإيداع . وتهتم الحكومات بتنظيم قطاع التمويل الأصغر، وقد قامت عدة بلدان بإصدار قوانين خاصة بالتمويل الأصغر، وهي جهود تجازف بتعريض التنمية السليمة لهذه الصناعة للخطر . وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا الجيل الثاني قد تؤدي إلى تباطؤ نمو هذه الصناعة، حيث يتضح ذلك من حقيقة تعرض الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر للأزمات بعد النمو المبدئي السريع واحتياجها للوقت للتوحيد وإعادة الهيكلة . ويتم تطبيق مناهج التمويل الإسلامي من جانب البرامج الجديدة للتمويل الأصغر، وقد زادت شهرة البرامج الحالية القائمة باستخدام التمويل -- ويتسم بعضها بضخامة الحجم . وإلى حد كبير يستند هذا التقرير إلى مسح استقصائيين أجراهما البنك الدولي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة، حيث قام الاستقصاء الأول بتقييم التطورات في هذا المجال حتى نهاية عام 1997، واضطلع الاستقصاء برصد وتقييم هذه التطورات حتى نهاية عام 1999. وتظل مصر الدولة الرائدة في تقديم التمويل الأصغر وإن خسرت جزءاً من حصتها من السوق، تليها المغرب في المرتبة الثانية حيث شهدت نمواً كبيراً في هذه الصناعة منذ عام 1997. ولكن بلدانا أخرى مثل لبنان والصفة الغربية وقطاع غزة شهدت ركوداً أو حتى انكماشاً في صناعة التمويل الأصغر. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى قيام المؤسسات الفاعلة في ميدان التمويل الأصغر في هذه البلدان بالاندماج وإعادة الهيكلة عند مواجهتها قضايا الجيل الثاني . ويرى التقرير أن وصول هذه البرامج إلى نطاق وحجم مؤسسات التمويل الأصغر في المناطق الأخرى من العالم يتطلب قيامها بتعبئة الأموال على أساس تجاري – بما في ذلك الودائع البنكية التي ستمكنها أيضاً من توسيع نطاق نهجها بشأن التمويل الأصغر واجتياز الاقتصار على تقديم ائتمانات لأنشطة الأعمال . وسوف تتمكن هذه البرامج، من خلال تعبئة المدخرات والودائع، من خدمة أعداد كبيرة من العملاء . ويجب أن يكون المانحون والممارسون، على حد سواء، على أهبة الاستعداد لمواجهة سلسلة من احتياجات التدريب الجديدة، واتخاذ قرار بشأن التحول إلى كيان قانوني جديد، وتحقيق الشكل المؤسسي . ويجب في الوقت نفسه أن يستعد واضعو السياسات لخلق البيئات القانونية الملائمة لمؤسسات التمويل الأصغر القائمة على الإدارة التحوطية الحسيفة و لكن الأخذة في النمو في الوقت ذاته.

السنة المالية 2005

تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

بوصفه التقرير الأول في سلسلة من التقارير السنوية، يُلقى تقرير آخر التطورات والآفاق المستقبلية لعام 2005 الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في المنطقة والقوى الأساسية المحققة للنواتج الاقتصادية المختلفة . ويحلل هذا التقرير آفاق النمو القصير الأمد للمنطقة في ضوء التوقعات العالمية والسمات الهيكلية الراهنة لاقتصادات المنطقة فضلا عن الآفاق الطويلة الأمد للنمو استنادا إلى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة . ونظرا لعناوين الأخبار الاقتصادية المخصصة بصورة متزايدة لارتفاع أسعار النفط وما يعنيه ذلك ضمينا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذا العدد الأول من السلسلة يولي اهتماما خاصا بهذا الموضوع، ويحلل أثر صدمة أسعار النفط على المنطقة من حيث حجمها النسبي، وقنوات التحويل عبر النطاق الأوسع للمنطقة، وطريقة إدارة إيرادات هذه الطفرة المفاجئة.

تقرير – معاشات التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان وقت التغيير

يظلم هذا التقرير بتقييم أنظمة المعاشات التقاعدية الإلزامية في المنطقة وحجم المشكلات الرئيسية مع توضيح المكونات المشتركة لإستراتيجية الإصلاح المتكامل . ويسلط التقرير الضوء على ستة مشكلات عامة في أنظمة معاشات التقاعد في المنطقة، وهي: المعاشات التقاعدية الموعودة كبيرة ولا يمكن تحمل تكاليفها؛ وخطط المعاشات غير قابلة للاستمرار ماليا؛ والقواعد السيئة التصميم المؤدية لتشوهات لا داعي لها في القرارات الخاصة بالمعروض من العمالة والادخار؛ وخطط المعاشات مجزأة وإدارتها ضعيفة وباهظة التكلفة؛ ومعدلات التغطية متواضعة، مع وجود فجوات كبيرة بين الذين يعملون لحسابهم وفي المناطق الريفية؛ وهياكل الحوكمة ليست مصممة بطريقة تضمن إدارة الأموال بما يحقق أفضل مصالح المشتركين في خطط المعاشات. وبعد تحديد إطار من أجل الإصلاح فيما يتعلق بهذه المشاكل، اقترح التقرير طرقاً لتحسين إدارة صناديق معاشات التقاعد.

تقرير – تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)

يتمثل الهدف الرئيسي لاستعراض قطاع المياه في دول مجلس التعاون الخل يجي في (1) تشخيص الوضع الحالي لقطاع المياه وتحديد القضايا المتعلقة بدول المجلس، وتقييم السياسات الراهنة لحكومات دول الخليج بشأن المياه وتقديم توصيات لتحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المرحلة الأولى من الدراسة؛ (2) عرض النتائج والتوصيات في مؤتمر المياه المنعقد في البحرين في سبتمبر /أيلول 2005، حيث سيقوم المسؤولون الحكوميون والأكاديميون والخبراء التقنيون من المنطقة بمدخلات تُستخدم في هذه الدراسة؛ (3) في حال موافقة حكومات دول الخليج، يتم إجراء المرحلة الثانية من الدراسة لوضع سياسات محددة وخطط عمل لزيادة قابلية إدارة الموارد المائية للاستدامة في كل دولة من دول المجلس.

تقرير – الوقاية من فيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات



تضع هذه الوثيقة الأساس المنطقي لمعالجة قضية فيروس ومرض الإيدز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخيارات البنك الدولي الإستراتيجية لكيفية مساندة بلدان هذه المنطقة في منع انتشار هذا المرض . فيوصفه صدمة يمكن أن تدفع الأسر المعيشية إلى هوة الفقر المدقع، فإن مرض الإيدز قادر على إعاقة بل وعكس مسار التنمية إذا لم تتم معالجته في مراحل مبكرة بما فيه الكفاية. وتعتبر معدلات انتشار المرض منخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بالمناطق الأخرى، ولكن الشواهد الأخيرة تشير إلى تزايد معدلات الإصابة بالمرض . وتمس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات اللازمة لتحسين الوعي والدعوة لمكافحة الإيدز، وبناء قاعدة معلومات، وتنفيذ إستراتيجيات الوقاية بين الجماعات العالية المخاطر، قبل وصول مستويات الانتشار إلى نسب وبائية. ويمكن للمنطقة، من خلال الاستثمار في هذه المجالات، تفادي زيادة المعاناة الإنسانية في حالة انتشار هذا الوباء على نطاق واسع، والحفاظ على منافع الاستثمارات الإنمائية الوطنية والإقليمية التي تتفادها الحكومات وشركاء التنمية . وتوضح هذه الإستراتيجية الإقليمية دور البنك الدولي في مواجهة هذا الوباء في ضوء استعراض الاحتياجات الإقليمية والوطنية والاستجابة لها، بالإضافة إلى المجالات التي يتمتع فيها البنك بوضعية جيدة تمكنه من مساندة جهود البلدان في هذا الشأن.

ورقة عمل – البنية الأساسية العامة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبحث هذه الورقة تأثير البنية الأساسية العامة على تكوين رأس المال الخاص في ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هي مصر والأردن وتونس. ويسلط الجزء الأول من هذه الدراسة الضوء على القنوات المختلفة التي يمكن أن تؤثر عبرها البنية الأساسية العامة على الاستثمار الخاص. ويصف الجزء الثاني إطارنا العملي والتجريبي الذي يستند إلى نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات الذي يمثل التدفقات ورصيد البنية الأساسية العامة (المعدل حسب النوعية)، والاستثمار الخاص، وكذلك التغيرات في النواتج، وائتمانات القطاع الخاص، وسعر الصرف الحقيقي. ونقترح مقياسين إجمالين لنوعية البنية الأساسية العامة واستخدام المكونات الرئيسية لاشتقاق مؤشر مركب. ويشير تحليل الاستجابة النبضية إلى أن البنية الأساسية العامة لها آثار لكل من "التدفق" و"الرصيد" على الاستثمار الخاص في مصر، وتأثير "الرصيد" فقط في الأردن وتونس. ولكن هذه الآثار صغيرة وقصيرة العمر، انعكاسا للبيئة غير المواتية للاستثمار الخاص في بلدان العينة. ولكن تخفيض الإنفاق الرأسمالي العام غير الإنتاجي وتحسين النوعية يجب أن يكون مصحوبا بإصلاحات تهدف إلى الإقتصار على البنية الأساسية الجاذبة لرأس المال القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، فإن الاستثمارات الأخرى في البيئة التي يعمل فيها الاستثمار المحلي تعتبر غاية في الأهمية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في المنطقة.

ورقة عمل – الديمقراطية من أجل تحسين الحوكمة وارتفاع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في ضوء التعقيدات التي تكتنف القضايا المرتبطة بتطوير مسار الديمقراطية، يقتصر هدف هذه الورقة على مناقشة



موضوع محدد هو: هل تميل الديمقراطية إلى الاشتغال على نمو اقتصادي أكثر ارتفاعاً أم أكثر انخفاضاً. ويتمثل الهدف في المساعدة في فهم الصلات بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. ولكن يجب توضيح أن الاستنتاجات التي توضح أن الديمقراطية تؤدي إلى نمو أقل يجب ألا تقود إلى أية فرضية بشأن وجوب التضحية بالديمقراطية من أجل النمو الاقتصادي. إذ يجب تحديد هذا الاختيار من جانب المجتمع المعني (ويجب أن لو تم ذلك من خلال عملية ديمقراطية!) في ضوء ظروفه الخاصة. ومن ناحية أخرى فإن الصلة الإيجابية تعزز قوة الحجج والأسانيد المؤيدة للديمقراطية.

ورقة عمل – الاقتصاد السياسي للسياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبحث هذه الورقة الاقتصاد السياسي ونتائج السياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى عكس ما هو عليه الحال في العديد من المناطق الأخرى، تم وضع السياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق "العقد الاجتماعي" القوي في المنطقة بين الحكومة والشعب. وعلى الرغم من أن التنمية الصناعية كانت غاية في حد ذاتها، فقد احتلت المقعد الخلفي في بعض الأوقات لصالح أهداف أخرى أكثر أهمية بشأن التحول الاجتماعي وإعادة التوزيع الاقتصادي – وهي الأهداف التي لم تؤثر على أنواع ونجاحات السياسات الصناعية المعتمدة فحسب، بل أثرت بدرجة كبيرة أيضاً على توازن القوة بين مجموعات المصالح. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على نماذج التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة، شكلت موارد النفط والإيرادات الإستراتيجية وعدم نشوب أزمة اقتصادية بصورة متكاملة تماماً العوامل التي مكنت المنطقة من الحفاظ على سياساتها الصناعية لفترة أطول من المناطق الأخرى. وبنفس الدرجة من الأهمية، أدى عدم ظهور مجموعات المصالح الداعية للتغيير إلى إعاقة تحرك المنطقة للأمام تجاه تطبيق سياسات النمو الاقتصادي المتسمة بكونها أكثر ملاءمة للأسواق وأكثر قدرة على أداء وظائفها. ونظراً لأن القوى الداخلية والخارجية تشكل ملامح طريقة استخدام السياسات الصناعية في الاقتصاد القائم على العولمة، فإن هناك حاجة إلى تغيير الأسلوب القدي للسياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيتم إلى حد كبير تحديد المسار النهائي للتغيير من قبل كل بلد حسب أوضاعه المبدئية وعوامل الاقتصاد السياسي الفردي.

ورقة عمل – إمداد المناطق الريفية بالمياه والصرف الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر هذه المذكرة وثيقة لدعوة المنطقة إلى زيادة التركيز في برامج عملها على إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية. وتم رصد الحاجة إلى إصدار هذه المذكرة في عام 2003 لأن جميع بلدان المنطقة (باستثناء اليمن) تمضي بخطوات متزنة وجيدة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي. وتتطلب هذه الأهداف قيام البلدان بتخفيض نسبة الأشخاص المحرومين من الانتفاع المستدام بمياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 وتخفيض نسبة المحرومين من الانتفاع المستدام بخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2020. وعلى العكس من الانتطاع الذي خلقتة البيانات الرسمية على المستوى القطري التي تعتمد على مستويات الإنفاق السابق للاستثمارات العامة لتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، تشير الملاحظات والأدلة الظرفية إلى



الصعوبات التي تواجه العديد من بلدان المنطقة في مواصلة الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي . وتتناقش هذه الورقة بعض الشواهد من الدراسات التحليلية الخاصة بقطاعات الصحة، والمساواة بين الجنسين، و تحليلات قطاع التعليم، والمعلومات المتناثرة حول العلاقة بين الفقر وتأمين إمدادات المياه وخ دماات الصرف الصحي . وتسلط الورقة الضوء على الحاجة الواضحة إلى إجراء استقصاءات على المستوى القطري في المستقبل للوقوف على أسباب ضعف الصلات والروابط بين الاستثمارات والأداء الحقيقي للنظام من حيث تقديم الخدمات اللازمة للمنتفعين . وبعد ذلك، تناقش هذه المذكرة التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة من حيث القضايا المتصلة بقبالية الاستدامة والجودة النوعية وأجندة الإصلاح في السياق الأوسع لإدارة الموارد المائية . وتكتسب هذه الأخيرة أهمية خاصة نظرا لأن الكثير من المجتمعات المحلية المحرومة من المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية تعيش في مناطق مرتفعة تعاني من المشكلات المزمنة لنضوب المياه الجوفية . وجرى تخصيص الجزء المتبقي من مذكرة الدعوة للمقترحات المعنية بكيفية أداء البنك الدولي لدور إستراتيجي للنهوض بمستوى خدمات الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية.

ورقة عمل – مذكرة حول قضايا العجز والإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبحث هذه المذكرة قضايا العجز والإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث معدلات الانتشار والأسباب الرئيسية، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية للعجز والإعاقة، وآليات الوقاية وتخفيف المخاطر، والسياسات والإستراتيجيات المعنية بخلق البيئة المواتية التي تتيح مشاركة المعاقين بشكل كامل في المجتمع، بما في ذلك القدرة على الحصول على التعليم والانضمام للقوة العاملة والمشاركة في عملية صنع القرارات . وتهدف المذكرة إلى تقييم معرفتنا الراهنة بقضايا العجز والإعاقة في المنطقة وفتح المجال أمام الأفكار والمبادرات الجديدة التي تساعد في تعميم مراعاة وإدراج العجز والإعاقة كموضوع رئيسي بالنسبة لجميع القطاعات.

ورقة مناقشة – استعراض الصحة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يهدف هذا الاستعراض إلى تقييم ما إذا كانت الصحة البيئية تمثل أحد الشواغل بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكيفية تكيف المنطقة معها عن طريق: (أ) تقدير أعباء الأمراض المرتبطة بمخاطر الصحة البيئية؛ (ب) تحديد الأخطار الرئيسية الماثلة أمام الصحة البيئية في 7 من البلدان الرئيسية المتعاملة مع البنك؛ (ج) فهم دور المؤسسات ومخصصات الموازنة في معالجة مسائل الصحة البيئية؛ (د) تحديد إجراءات التدخل المناسبة والفعالة من حيث التكاليف لمعالجة المخاطر الصحية في المنطقة؛ (هـ) رصد الفجوات في النهج التشغيلي في المنطقة من أجل تعظيم الأثر على الوقاية أو الحد من المشكلات الصحية المرتبطة بالبيئة المحيطة.

السنة المالية 2006



تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الأسواق المالية في عصر النفط الجديد

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للسنة الثالثة على التوالي سنة من النمو الاقتصادي الرائع . فنظرا لاستمرار الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط، حققت بلدان المنطقة نموا بنسبة تزيد بواقع 6 في المائة في المتوسط خلال عام 2005، بقيادة البلدان الرئيسية المصدرة للنفط . وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، كان النمو الاقتصادي في أقوى معدل تشهده المنطقة منذ فترة السبعينيات . ولكن طفرة النمو لم تكن ظاهرة عامة في جميع بلدان المنطقة، ففي ظل ارتفاع استخدام الطاقة وتضاؤل قنوات التحويل الإيجابية من قبل الاقتصادات النفطية في المنطقة، تشعر البلدان الفقيرة في الموارد بزيادة وطأة الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط . وبالإضافة إلى ذلك، تتصدى المنطقة للآثار المالية العامة الكبيرة الناتجة عن الاعتماد الكثيف على إعانات دعم أسعار الطاقة المحلية. وهذا العدد من سلسلة البنك الدولي المعنية بآخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسلط الضوء على أهم التطورات الاقتصادية والقوى الأساسية المحققة للنتائج الاقتصادية في المنطقة . ويحلل هذا التقرير آفاق النمو للمنطقة على المدى المتوسط في ضوء التنبؤات العالمية ويقدم أشكالا بيانية لتوضيح تقدم المنطقة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة اللازمة للنمو الأطول أمداً. وكما هو الحال بالنسبة للعام الماضي، فإن تقرير العام 2006 يولي أهمية خاصة لموضوع محوري بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علما بأن محور التركيز في تقرير هذا العام هو الأسواق المالية في المنطقة . وفي ظل استمرار الارتفاع الشديد لأسعار النفط، فإن كفاءة توجيه المنطقة للعوائد النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي سوف تتوقف إلى حد كبير على القطاعات المالية . وبالتالي فإنه من الملائم بصفة خاصة بحث أوضاع النظم المالية في المنطقة لفهم مدى استعدادها لمواجهة بعض التحديات الإنمائية للمنطقة.

تقرير – تعزيز مكاسب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تم منذ منتصف الثمانينيات تحقيق تقدم محدود في تخفيض أعداد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرغم من استمرار تحسن مؤشرات التنمية البشرية . ويقدم هذا التقرير عرضا لاتجاهات الفقر ومؤشرات التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين . ويوضح التقرير أن التقدم الكبير الذي تحقق في عقود سابقة في مجال تقليص الفقر قد توقف في النصف الثاني من فترة الثمانينيات . فمتوسط معدلات الفقر في المنطقة، مقاسا بخط الفقر الدولي المتمثل في دولارين للفرد في اليوم، انخفض إلى حوالي 25 في المائة بحلول عام 1987، وهو أدنى معدل في العالم في ذلك الوقت . ولكن معدلات الفقر أصيبت بالركود بعد ذلك، وظلت تتراوح ما بين 20 إلى 25 في المائة.

تقرير – هل هناك رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟ -- 2006

ولقد تم عن هذا التقرير بأن أفضل طريقة لتقييم منافع التكامل الإقليمي المغربي هي أن يتم ذلك في سياق القضايا الأوسع نطاقا للاندماج الاقتصادي في الاقتصاد العالمي وبصفة أخص الاندماج مع الشريك التجاري الرئيسي أي الاتحاد الأوروبي. واستنادا إلى الشواهد العملية، تجد هذه الدراسة أن هناك إمكانات محدودة لتكامل تجارة السلع بين بلدان المنطقة المغربية .

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

ونظرا لأوجه القصور في البيانات، لا يمكن تقدير العوائد الهامشية لتكامل الخدمات في هذه البلدان الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب). ولكن التقرير يوضح، في ضوء ال بيانات المتاحة، أن تعميق التكامل الاقتصادي (من خلال تحرير قطاع الخدمات وإصلاحات مناخ الاستثمار الهادفة إلى تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة) وتوسيع نطاق التكامل (مع الاتحاد الأوروبي) يمكن أن يحدثا تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي الإقليمي والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي، مع تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر من المكاسب المتأتية من تحرير تجارة السلع وحدها.

ورقة عمل – المنافع الديموغرافية للهجرة الدولية : بين الفرضية والتطبيق على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمثل الرأي القائل بأن الهجرة الدولية ليس لها تأثير على حجم سكان العالم وجهة نظر معقولة . ولكن مؤلف هذه الدراسة يجادل بأن الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية خلال العقود الماضية ربما أسفرت عن انخفاض سكان العالم عن الحجم الذي كان سيكون عليه في ظل عدم حدوث الهجرة الدولية، وذلك لسببين: فمعظم موجات الهجرة الأخيرة كانت من بلدان متمتعة بارتفاع معدلات المواليد إلى بلدان ذات معدلات مواليد منخفضة، وعادة ما يتبنى المهاجرون النماذج والأفكار السائدة في بلدان المهجر المستضيفة بل وينقلونها إلى بلدانهم الأصلية . وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون المهاجرون أدوات لنشر الحدائث الديموغرافية أي خفض معدلات المواليد بين المجتمعات غير المهاجرة في البلد الأم. ويجري اختبار هذه الفرضية من واقع بيانات من المغرب وتركيا حيث يتجه منهما معظم المهاجرون إلى الغرب، ومصر التي نتجه منها موجات من المهاجرين للعمل في دول الخليج. والواقع أن الفوارق الديموغرافية للهجرة في هذه البلدان الثلاثة تقدم أوضاعا متباينة – فالبلدان المستضيفة إما أن تكون أكثر تقدما (الغرب) أو أقل تقدما (بلدان الخليج العربية) من حيث التحول الديمغرافي بالمقارنة بالوطن الأم. وبافتراض أن الهجرة تسغير مسار التحول الديمغرافي في بلدان المنشأ، يرى المؤلف أنها لا بد أن تعمل في اتجاهين معاكسين – تعجيل التحول الديمغرافي في المغرب وتركيا وإبطاؤه في مصر . وتؤكد الشواهد العملية صحة هذه الفرضية . فالسلاسل الزمنية لمعدلات المواليد وتحويلات العمالة المهاجرة (انعكاسا لقوة العلاقة بين العمال المغتربين ووطنهم الأصلي) تتطوي على ارتباط قوي فيما بين بعضها البعض . ويوجد ارتباط سلبي في حالة المغرب وتركيا وإيجابي في حالة مصر . وهذا يشير إلى أن الهجرة من المغرب وتركيا إلى أوروبا مصحوبة بتغير أساسي لاتجاهات المهاجرين بشأن الزواج والإنجاب، في حين أن المصريين المهاجرين إلى دول الخليج العربية لم يجلبوا لوطنهم أية اتجاهات مبتكرة في هذا المجال، بل عادوا بموارد مادية لتحقيق الأهداف التقليدية للأسرة . وتشير بيانات أخرى إلى أن الهجرة أدت إلى تعزيز التعليم في المغرب وتركيا، ولكنها لم تفعل ذلك في مصر . وطبقا لما تم استخلاصه من المؤلفات في هذا الشأن، فإن التعليم هو أهم محدد للتحول الديمغرافي بين السكان غير المهاجرين أي المقيمين في البلدان الأصلية . ويمكن استقاء نتيجتين أوسع نطاقا، تتمثل الأولى في أن تعجيل التحول الديمغرافي في المغرب وتركيا يرتبط بالهجرة إلى أوروبا، وهي منطقة يسود فيها انخفاض معدلات المواليد كمنط مهيمن . وهذا يشير إلى أن الهجرة الدولية ربما حققت منفعة ديموغرافية عالمية في شكل تخفيف الضغوط السكانية بالنسبة للعالم ككل . وثانيا، إذا اتضح أن المهاجرين وسائل ناقلة لأفكار الجديدة المتعلقة بالأسرة والتعليم، فإن الشيء نفسه يسري على طائفة أوسع من السلوكيات المدنية.



ورقة عمل – الحوكمة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتناول هذه الورقة قضية انخفاض مستوى استثمارات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على دور نظام الحوكمة . واستنادا إلى الكتب والمؤلفات المتاحة، يقوم المؤلفون بتصنيف أنواع مؤسسات الحوكمة التي تعتبر أكثر إلحاقا للضرر بإستثمارات في مجال تنظيم المشاريع . ثم يسطع المؤلفون بعد ذلك بتقدير النموذج التلقائي للاستثمار الخاص والحوكمة حيث تقوم السياسات الاقتصادية بتفسير هذين المتغيرين في الوقت نفسه . وتوضح النتائج العملية أن الحوكمة تلعب دورا كبيرا في القرارات المعنية باستثمار القطاع الخاص . ويصدق هذا الاستنتاج بصفة خاصة على حالة "النوعية الإدارية" في شكل الحد من الفساد، ونوعية ال بيروقراطية، وتعزيز الإدارة المؤاتية للاستثمار، وبسط القانون والنظام العام، بالإضافة إلى "الاستقرار السياسي" . إلا أنه من الواضح أن الشواهد المؤيدة للمساءلة العامة " تعتبر أقل قوة . وتشدد التقديرات أيضا على أن الإصلاحات الهيكلية مثل تنمية وتطوير النظم المالية والانفتاح التجاري والتنمية البشرية تؤثر بشكل مباشر على القرارات المعنية باستثمارات القطاع الخاص، و /أو تأثيرها الإيجابي على الحوكمة. وتتيح هذه النتائج أدلة عملية جديدة بشأن موضوع الاستثمار الخاص في العالم النامي وفي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة خاصة.

ورقة عمل – تكامل التجارة والاستثمارات في منطقة المغرب العربي

تتناول هذه الورقة الإستراتيجية التجارية لبلدان المغرب العربي مع التركيز بشكل خاص على المبادرات الإقليمية، حيث يمكن أن يؤدي التوسع التجاري إلى تحقيق معدلات أعلى وأكثر استدامة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويستند التحليل إلى تحديد أهم الحواجز الداخلية والخارجية التي تحد من الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويناقش كيف أن تدني نوعية التصميم وضعف تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية قد أدت إلى محدودية تأثيرها. وترى هذه الورقة أن بلدان المغرب العربي يمكن أن تجني فوائد كبيرة من تحسين اندماجها مع الشركاء في المنطقة ومع الاتحاد الأوروبي و مع الأسواق العالمية. وينطوي ذلك على تصميم السياسة التجارية بطريقة متأنية ومدروسة لضمان تحقيق أوجه التكامل بين المجالات الثلاثة للسياسة التجارية: الإجراءات الأحادية الجانب، والاتفاقيات التجارية الإقليمية، والأجندة المتعددة الأطراف. ويجب أن يرتكز التكامل على أساس عريض يشمل الخدمات من أجل تعزيز الإنتاجية على مستوى الاقتصاد بأكمله وزيادة نطاق التبادل التجاري وخلق فرص عمل جديدة. كما يجب أن يكون التكامل عميقا لتغطية العناصر الأساسية للقدرة على المنافسة المرتبطة بقضايا مثل المعايير، وتقييم المطابقة، والنقل والخدمات اللوجستية. فهذه المبادرات على صعيد السياسة التجارية هي الأكثر كفاءة وفاعلية عندما تشكل جزءا من عملية إصلاح واسعة ومتماسكة ومُعززة بتأييد ومساندة من الذين يقع عليهم عبء تكاليف الإصلاح والتكيف مع نظام اقتصادي جديد أكثر انفتاحاً.

ورقة عمل – المديونية الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حجمها ومدلولاتها

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

على المالية العامة

تُقسم هذه الورقة الالتزامات الطارئة لنظام معاشات التقاعد الإلزامية إلى عنصرين هما: المديونية الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية والأصول من الاقتطاعات بالتقسيم عند المنبع . ثم تقوم بوضع تقديرات هذين القسمين بشأن 12 خطة معاشات تقاعدية في ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع عرض مقارنات دولية. وتبين النتائج أن المديونيات الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية كبيرة للغاية (بنسبة تتراوح بين 50 إلى 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، وهي غالباً ما تكون أكبر من مقدار الدين العام الصريح . وفي الوقت نفسه، لدى أغلبية كبيرة من أنظمة معاشات التقاعد أصول سلبية من الاقتطاعات بالتقسيم عند المنبع . وفي ظل هذه الظروف، مما يبعث على الالتباس والتضليل أن نعتبر أن المديونية الضمنية لخطط معاشات التقاعد هي التزامات طارئة، لأن الحكومة سوف تضطر بصورة شبه مؤكدة إلى تمويلها ومن المتوقع أن تكون الآثار المالية العارمة كبيرة في حالة الإعسار . وتوصي الورقة بأن يتضمن تقييم قابلية الدين العام للاستدامة الالتزامات الضمنية لنظام المعاشات التقاعدية الإلزامية والأصول من الاقتطاعات بالتقسيم عند المنبع.

ورقة عمل – المياه، والأمن الغذائي، والسياسة الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى المناطق التي تعاني بصورة شديدة من شحة الموارد المائية في العالم حيث يبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه في المنطقة 1200 متر مكعب (يبالغ المتوسط العالمي لنصيب الفرد حوالي 7 آلاف متر مكعب). وعلى الرغم من أن الزراعة والاقتصاد الريفي هما عنصران مهمان في المنطقة، فإن الإسهام النسبي للزراعة في إجمالي الناتج المحلي الكلي ضعيف وأخذ في الانخفاض في معظم بلدان المنطقة. وعليه، فإن استيعاب التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية للمياه من قبل أكبر مستخدم يشكّل تحدياً سيتعين على بلدان هذه المنطقة مواجهته من أجل ضمان نجاح التنمية الزراعية وتحقيق استدامتها، لاسيما في سياق ارتفاع حدة المنافسة المصاحبة لزيادة تحرير أنظمة التجارة. وحالياً، تشكل المياه، وليست الأراضي، عاملاً مقيداً لتحسين الإنتاج الزراعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن ثم، فقد أصبح تعظيم إنتاجية الموارد المائية، وليست زيادة الغلة لكل وحدة من الأراضي، أفضل إستراتيجية لإدارة المياه على مستوى المزارع في مثل هذه الظروف. ويقتضي رفع إنتاجية الموارد المائية – في إطار الاستجابة للنموذج الجديد لإدارة مياه التبخر (Evapotranspiration) – أكثر من مجرد إجراء تغييرات في تكنولوجيا الري. إذ إنه يتطلب الاهتمام بشكل متكامل بتحسين الإجراءات التقنية والزراعية والإدارية. وتقوم جمعيات مستخدمي المياه بتسهيل تنفيذ التدابير المتكاملة بدرجة كبيرة. إذ يمكن للمخططين وواضعي السياسات، عن طريق استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بُعد بواسطة الأقمار الصناعية اتخاذ قرارات تتسم بقدر أكبر من الفعالية لضمان استقرار إمدادات المياه لأغراض الإنتاج الغذائي والبيئة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء المغرب، هي بلدان مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وستتأثر أعظم المكاسب لهذه المنطقة من تنفيذ إصلاحات زراعية محلية شاملة، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات نفاذها إلى الأسواق الأوروبية والعالمية. وستواجه حكومات هذه المنطقة قضايا تتعلق بتوقيت وتسلسل هذه الإصلاحات. ففي ظل مواردها الطبيعية الحالية وآفاق النمو المستقبلي الخاصة بها، فمن مصلحة تلك البلدان الدفع والمضي قدماً بالجهود الرامية

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

إلى تحرير الأسواق في البلدان المتقدمة. وفي الوقت ذاته، يمكن لها أن تطالب بالحصول على نوع من التعويض مقابل ارتفاع الأسعار وخسارة أفضليات في شكل نظم مالية غير تجارية مشوهة للتجارة أو حتى بتقديم منح نقدية لتلك البلدان التي تواجه خسائر كبيرة نتيجة لذلك. وسيحتتم على هذه البلدان إيلاء اهتمام خاص لمدلولات هذا النهج التدريجي الخاص بالإيرادات الحكومية، وتكاليف التكيف، ومصدقية الإصلاحات.

ورقة عمل – دراسة حالة بشأن مبادرة حماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم مستقل لمساعدة البنك الدولي للبرامج في المنطقة

تناقش هذه الدراسة مبادرة حماية الطفل (CPI) التي وضعت في عام 2003 لتشجيع سلطات البلديات على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن ازدياد عدد الأطفال المحرومين والمعرضين للخطر في المناطق الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويكشف هذا التقرير أن مبادرة حماية الطفل أثبتت وجودها في العامين ونصف العام الماضيين كأداة فاعلة في المنطقة بشأن قضايا أطفال المناطق الحضرية، وبدأت في زيادة الوعي بشأن أهمية دور البلديات في معالجة هذه القضايا، وأنشأت علاقة عمل مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، وأدت لتشجيع تنفيذ مشاريع تجريبية في أربع مدن. وكان البنك الدولي شريكا لا غنى عنه في وضع البرنامج ومساندته، وترجمة الاحتياجات إلى خطة عمل. إلا أن الدراسة تستنتج في الختام أن البرنامج لا يُحتمل أن يحقق الأهداف المرسومة له للسنوات الثلاث الأولى، وخاصة في مجالات بناء القدرات وتعبئة الموارد، وان النقص في كل من خطة العمل الصريحة ونظام الرصد والتقييم سيؤدي إلى صعوبة معرفة ما إذا كان هذا البرنامج سيحقق النجاح في خلال ثلاث إلى خمس سنوات أخرى.

ورقة عمل – تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية وتسهيل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان أداء تجارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقدين الماضيين مخيبا للآمال . وهناك جهود جارية لتعزيز التجارة من خلال عدد كبير من الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs). وتبحث هذه الدراسة المساهمة المحتملة للاتفاقيات التجارية الإقليمية، وكذلك تدخل تحسينات في تسهيل التجارة، في تعزيز آفاق التنمية المستقبلية لهذه المنطقة . وباستخدام نموذج التجارة وقاعدة المعلومات بمشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، يلاحظ وجود تأثير إيجابي سواء فيما يخص التكامل داخل المنطقة أو التكامل مع الاتحاد الأوروبي على الرفاهة في المنطقة . ويلاحظ أن مكاسب الرفاهة المتحققة من التكامل مع الاتحاد الأوروبي تساوي على الأقل ضعف مكاسب التكامل البيئي لدول المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنه يلاحظ أن مكاسب الرفاهة ستتضاعف بواقع ثلاثة أمثال على الأقل عند استكمال تنفيذ الاتفاقيات التجارية الإقليمية وإدخال تحسينات على تسهيل التجارة.

السنة المالية 2007

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: خلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة

استمرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اجتذاب الاهتمام الدولي خلال عام 2006. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سجلت المنطقة أداء ممتازا في العديد من المجالات الاقتصادية. وأثبتت المنطقة قوة أدائها الاقتصادي المستند إلى درجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والبيئة العالمية المواتية، بالإضافة أيضا إلى سياسات الإصلاح التدريجي التي كانت على المسار الصحيح بصفة عامة. واستمرت قوة النمو الاقتصادي في المنطقة للسنة الرابعة على التوالي، في ظل قوة التدفقات الخارجية الوافدة واستمرار الفوائض المالية وفوائض الحساب الجارية على مستوى المنطقة. وكان لأسواق العمل ردود فعل إيجابية تجاه هذه التطورات الاقتصادية حيث انخفضت معدلات البطالة في الوقت الذي كانت فيه ضغوط أسواق العمل في ذروتها. وعلى الرغم من العديد من السمات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للمنطقة، فإنها تتسم بالتنوع بدرجة ملحوظة، وتختلف التطورات والنواتج الاقتصادية بصورة ملموسة بين بلدان المنطقة. ويهدف هذا العدد الثالث في سلسلة التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية لعام 2007 إلى البناء على التقليد الراسخ بشأن إجراء الاستعراض السنوي، ورصد أبرز التطورات الاقتصادية الكلية من المنظور الإقليمي ومتابعة التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية من أجل تحديد القوى التي تشكل ملامح النتائج الاقتصادية للمنطقة وتسليط الضوء على القضايا الرئيسية المؤثرة على آفاق النمو الاقتصادي. ويركز الفصل المعني بمحور التركيز في هذا العدد الثالث على قضايا أسواق العمل، وهو قطاع غاية في الأهمية بالنسبة للمنطقة بسبب المتطلبات التي يفرضها التحول الديمغرافي على العمالة والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ومثلما هو الحال دائما، نأمل أن يؤدي هذا التقرير إلى تعميق فهم التقدم في مسيرة التنمية في المنطقة وآفاقها وما تواجهها من تحديات.

تقرير – إزالة الحواجز الماثلة أمام تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: تحسين الحوكمة وتعميق الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعكس هذا الكتاب الفكر الجماعي لمكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي بشأن تحديات التنمية الطويلة الأمد التي تواجهها المنطقة وأولويات الإصلاحات والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات بصورة فعالة. والكتاب عبارة عن أجندة إصلاح شاملة لتحطيم الحواجز التي تعترض رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان خلق وظائف كافية للقوة العاملة المتزايدة بشكل سريع في المنطقة. ويبحث هذا الكتاب بعض هذه الإصلاحات والقضايا المعقدة المحيطة بإنجاح تنفيذها.

تقرير رئيسي – تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساعدة من أجل تحسين نتائج إدارة المياه في منطقة الشرق

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر المياه -- بوصفها مورد في حد ذاتها وما يرتبط بها من خدمات الري والإمداد بالمياه -- على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأي بلد من البلدان . فالمياه أساسية بشكل جوهري لصحة الإنسان ورفاهيته وإنتاجيته وسبل كسب معيشتة . وهي ضرورية أيضا لاستدامة النظم الإيكولوجية الطويلة الأمد . فبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه على مستوى العالم، تعتبر إدارة الموارد المائية بصورة جيدة أمرا أكثر أهمية للمنطقة منه بالنسبة لأية منطقة أخرى . ويهي هذا التقرير أن المنطقة يمكنها مواجهة التحديات المتعلقة بإدارة الموارد المائية . فالناس في حاجة حقيقية وماسة إلى مياه الشرب والإمدادات الأخرى اللازمة للاستخدامات المنزلية . إلا أن هذا الاستخدام المنزلي يشكل أقل من 10 في المائة من مجمل الاستهلاك المعتاد لأي بلد . ولدى كل بلد من بلدان المنطقة موارد مائية كافية لتلبية الاحتياجات المنزلية، حتى مع مراعاة الزيادات السكانية المتوقعة في المستقبل . ويمكن أن تساعد القرارات المتخذة على صعيد السياسات في طريقة توفير مياه الشرب وتقديم خدمات الصرف الصحي بما يضمن حصول الناس على الخدمات التي يحتاجونها . ولكن معظم استهلاك المياه في أي بلد من بلدان المنطقة هو من نصيب الزراعة . ويعتمد هذا الطلب على عوامل مثل هيكل الاقتصاد، والأفضليات الاستهلاكية للناس، والسياسات المعنية بالزراعة والتجارة، ومدى كفاءة استخدام الموارد المائية . ويمكن أن تتأثر هذه العوامل بالخيارات على صعيد السياسات . وبالمثل، في وسع البلدان حماية نوعية البيئة بوضع السياسات والخيارات المؤسسية . إلا أن التغييرات الضرورية في السياسات ليست سهلة بأية حال من الأحوال ولكنها ضرورية ، وفي حال اقترانها بتحسين المساءلة أمام الجمهور العام، فإن الموارد والخدمات المائية سوف تساند المجتمعات المحلية فضلا عن تشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيق المنافع لعموم السكان .

مذكرة السياسات – الشباب – ثروة مهدرة : نحو أجندة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – التقدّم، والتحديات، وسبيل المضي قدما للأمام

يمثل الشباب أولوية متزايدة الأهمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . فالشباب هم قوام الأصل البشري الذي يمكنه لو تمت رعايته بالصورة السليمة تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وتبحث بلدان المنطقة عن سياسات فعالة للاستفادة المثلى من الشباب، ويُعنى عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة بالأنشطة والأعمال المعنية بالشباب . ويقدم هذا التقرير محاولة مبدئية لتقييم الحجج والمبررات الداعية لجعل الاستثمار في الشباب أولوية منتظمة من أولويات التنمية في المنطقة . ويقدم التقرير ملخصا لما هو معروف عن التحديات التي يواجهها الشباب والفرص التي يجسدها الشباب الناجح، ويبدأ التقرير في بحث الجوانب الأساسية للسياسات الإشتمالية والواعدة على صعيد كافة القطاعات التي تتمحور حول الشباب في المنطقة والدور المحتل الذي يمكن أن يؤديه البنك الدولي . وهي خطوة أولى في عملية تحديد القضايا لتشجيع الحوار والمناقشات بين واضعي السياسات وصولا إلى اتخاذ القرارات اللازمة ووضع وتنفيذ خطط العمل في نهاية المطاف . وهناك فئتان يتوجه إليهما هذا التقرير . تتمثل الفئة الأولى في المعنيين بوضع السياسات في المنطقة، وخاصة المسؤولين الحكوميين المعنيين بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك وزرات المالية

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

والتخطيط والاقتصاد والوزارات الرئيسية الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية للشباب مثل وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشباب . وتضم الفئة الثانية الجهات ال مانحة والمنظمات الإنمائية مثل البنك الدولي التي يمكنها استخدام هذا التقرير كمادة لإنكاء التفكير حول كيفية تضمين القضايا الخاصة بالشباب في المشاريع بصورة ملائمة والمساعدة في صياغة الأولويات الخاصة بالشباب في المستقبل.

تقرير – ممارسة أنشطة الأعمال 2008: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 هو الخامس في سلسلة من التقارير السنوية لاستقصاء الإجراءات الحكومية التي من شأنها تعزيز أنشطة الأعمال أو تقييدها. ويقدم هذا التقرير مؤشرات كمية لقياس القواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية، وهي مؤشرات قابلة للمقارنة عبر مجموعة تضم 178 بلدا. وتقدم هذه الورقة ملخصا لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تتضمن العناوين التالية: مقدمة، بدء النشاط التجاري، واستخراج التراخيص، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

تقرير – اللامركزية وإدارة الحكم المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استقصاء للسياسات، والمؤسسات، والممارسات. استعراض تجربة اللامركزية في ثماني من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في سياق الوتيرة المتزايدة لتحقيق اللامركزية على الصعيد العالمي، أظهرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشمولة في هذا المسح الاستقصائي أنها بصفة عامة واعية ومدركة لهذا الاتجاه العالمي ومسئوبة له في بعض الجوانب. وأعربت هذه البلدان عن هذا التوجه من خلال إعلانه في السياسات العامة وعن طريق مبادرات رسمية أخرى مختلفة. أما من حيث الإجراءات الملموسة، فتعتبر التدابير السياسية/الانتخابية من أهم الخطوات المتخذة في هذا الصدد حتى تاريخه. فقد قامت جميع البلدان المشمولة في هذا الاستقصاء بإجراء انتخابات محلية لمرة واحدة على الأقل في السنوات العديدة الماضية. وقام اليمن بإصدار قانون شامل بشأن اللامركزية في مطلع عام 2000، وإطلاق انتخابات المجالس المحلية للمرة الأولى ومنح صلاحيات كبيرة للسلطات المحلية. وعاد لبنان إلى إجراء انتخابات محلية في عام 1998 بعد 20 عاما من الانقطاع بسبب الحرب الأهلية؛ كما أجريت انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 لأول مرة منذ حوالي 30 عاما؛ وفي مصر تم إعطاء صلاحيات كبيرة للمحافظات في السنوات الأخيرة مع وجود خطط لتوسيع نطاق هذه الاختصاصات والصلاحيات في ضوء نجاح تنفيذها. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الأردن في مراجعة قانون البلديات استعدادا لإجراء الانتخابات المحلية الجديدة التي سيتم فيها تمثيل المرأة في المجالس المحلية. وقد حققت المغرب تقدما في مجال اللامركزية عن طريق إعطاء المزيد من المسؤوليات للمجالس البلدية المنتخبة في إطار قانون البلديات الذي تم تنقيحه مؤخرا (ميثاق 2002). إلا أن الوتيرة والمبادئ الأساسية الخاصة باللامركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر مختلفة كثيرا في بعض الجوانب وغير واضحة بشكل دائم. وباستثناءات قليلة،



ما تزال بلدان المنطقة سائرة على نفس الموروثات الباقية من العهد الاستعماري السابق حيث إن تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والمستويات المحلية مازال يميل بصورة حادة ومكثفة لصالح الحكومة المركزية. والواقع أن أحسن وصف لتقاسم السلطة في المنطقة هو تخفيف تركيز السلطات والصلاحيات المركزية وليس التفويض المباشر أو نقل السلطات والصلاحيات للتقسيمات الإدارية.

ورقة عمل – خلق فرص العمل في بيئة النمو المرتفع: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقوى توسع اقتصادي في تاريخها منذ ثلاثة عقود . وتتناول هذه الورقة بالدراسة آثار أسواق العمل في ظل الازدهار الاقتصادي الحالي . فعلى الرغم من أن النتائج الخاصة بأسواق العمل كانت مخيبة للآمال في التسعينيات، إلا أن المنطقة شهدت ارتفاع معدلات خلق فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة المصحوب بنمو الناتج منذ عام 2000. وخلافا لما كان يحدث في الماضي، قام القطاع الخاص أيضا بخلق معظم الوظائف الجديدة . إلا أن التحسن الذي شهدته أوضاع أسواق العمل لم يكن على وتيرة واحدة. فالحضور المتزايد بسرعة للنساء المتعلمات في القوى العاملة لا تقابله فرص عمل كافية. أضف إلى ذلك أن نمو إنتاجية العمالة مازال منخفضاً نسبياً، مما يؤثر بدوره الشكوك حول نوعية فرص العمل الجديدة في هذه المنطقة، ومدى قابليتها للاستمرار على الأمد الطويل .وبالنظر إلى وجود توقعات باستمرار ارتفاع معدل نمو القوى العاملة، فستكون هناك ضغوط مرتفعة على خلق فرص العمل (لاستيعاب جانب العرض في سوق العمل) ونمو الناتج (لضمان نمو الإنتاجية). وسيتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواصلة المضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية التي تضطلع بها حالياً لتحقيق معدلات النمو الاقتصادية العالية والمستدامة الضرورية للربط بين زيادة عدد فرص العمل وتحسين نوعيتها.

ورقة عمل – سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الخصائص المميزة، والمساهمات، والتحديات

هناك إدراك متزايد لأهمية سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الحرة بالنسبة للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فإنشاء مشاريع الأعمال يخلق الوظائف الجديدة التي تعتبر ضرورية في منطقة سكانها شباب وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة. وفي ظل أدنى نسبة لمشاركة النساء في القوة العاملة في العالم والمفارقة العجيبة بشأن تخرج النساء من الجامعات بأعداد أكبر من نظرائهن من الذكور، فإن مشاريع الأعمال التي تنظمها النساء توفر أيضاً منفذاً إنتاجياً لاستيعاب طائفة من ذوي الحظ الأوفر من التعليم وأصحاب المواهب غير المستغلة كما ينبغي. علماً بأن مشروع هذا البحث والتقارير الذي قامت بدعمه وإنجازه مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون الوثيق مع شركاء محليين، هو نتاج لجهود بناء القدرات التي من شأنها المساعدة في سد فجوة المعرفة في فهم التحديات التي تواجه سيدات الأعمال. وجاء هذا التقرير ثمرة لجهود رائدة للتعاون بين نقابات سيدات الأعمال والمؤسسات البحثية في 5 بلدان في المنطقة . ومن خلال تأمين الصوت المسموع المعبر عن احتياجات المرأة إلى تنمية المهارات اللازمة لأنشطة الأعمال وتحسين الروابط بين شبكات الأعمال وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، قامت النقابات والاتحادات المشاركة في هذا التقرير بتوفير الخطوة الأولى المهمة في



تحديد أهم التحديات. ويخرج هذا التقرير إلى النور في وقت يتطلع فيه أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة والشركاء إلى تعزيز المشاريع النسائية في المنطقة. وتفضلت ، يشار إلى بعضهن في ثنايا التقرير، بتكريس وقتهن عن طيب خاطر للإجابة على أسئلة الاستقصاء القطرية. ويهدف هذا التحليل إلى مساعدة بلدان المنطقة في تحسين فهم التحديات التي تواجهها المرأة وتشجيع البيئة التي يمكن أن يعمل في ظلها الرجال والنساء على حد سواء. ولن تقتصر المنافع على سيدات الأعمال وحدهن، بل من شأن ذلك أن يسهم أيضا في تحقيق رفاهية الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية فضلا عن المساهمة في التنمية الاقتصادية العامة لبلدانهم.

ورقة عمل – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عرض عام عن قضايا المساواة بين الجنسين

سيبحث هذا التحديث في مدى التقدم الذي تحقق خلال الفترة ما بين 2000 - 2005 في خمسة مجالات، هي: المشاركة الاقتصادية، والحصول على التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، والحقوق القانونية للمرأة، والمشاركة والتمثيل في الحياة العامة اعتبارا من سبتمبر/أيلول 2006. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا التقرير معلومات عن العمل الإضافي المنفذ في مجال المساواة بين الجنسين والفقر والبحوث الجارية حول تنظيم مشاريع وأنشطة الأعمال من قبل النساء. وثمة تباينات كبيرة فيما بين بلدان المنطقة بالنسبة لتزايد أو تناقص مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية على مدى العامين الماضيين. وهناك للأسف تفاوت كبير بين معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوة العاملة في المنطقة بالمقارنة بالمناطق الأخرى. وتمثل البطالة مشكلة أكبر بالنسبة للرجال. فالمعنيون بوضع السياسات في بلدان المنطقة لديهم هاجس مثير للقلق لأن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة سيؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة العامة. ويوجد عامل مهم آخر لمعدلات وفيات الأمهات وهو الزواج المبكر في بعض بلدان المنطقة، خاصة في الأوساط الفقراء والمناطق الريفية. ويؤثر ذلك بصفة أساسية على النساء المهمشات أصلا. وثمة عامل ثان يؤثر على مستوى الفقر للأسر المعيشية التي تعولها النساء هو الحالة الاجتماعية أو الوضع بالنسبة للزواج. وهناك ملاحظة مثيرة للاهتمام وهي تأثير فقر الأسرة المعيشية والنوع الاجتماعي لرب / ربة الأسرة على المشاركة في القوة العاملة من قبل الأعضاء الآخرين في الأسرة. فقد أوضحت الدراسات في بلدان المنطقة أن الشركات المملوكة للنساء تقوم بتوظيف نسبة أكبر من النساء بالمقارنة بتلك المملوكة للرجال.



تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: التكامل الإقليمي لتحقيق القدرة على المنافسة عالميا

يورد هذا الكتاب أهم التطورات الاقتصادية الكلية من المنظور الإقليمي والتقدم الذي تحقق في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية . ويتمثل الهدف في تحديد القوى التي تصوغ النتائج الاقتصادية في المنطقة وإبراز القضايا الأساسية التي تؤثر على آفاق النمو الاقتصادي للمنطقة . ويتناول محور التركيز في تقرير هذا العام التكامل بين بلدان المنطقة . ولا يُنظر إلى التكامل باعتباره مجموعة من اتفاقيات التجارة التفضيلية فحسب، بل بوصفه وسيلة أيضا لتشجيع تدفق العمالة ورأس المال والاستثمارات. ويقترح التقرير تطبيق نموذج الإقليمية المنفتحة، الذي تُستخدم فيه ما تتفاضل به المنطقة كنقطة انطلاق تجاه زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي . ويركز الفصل المعني بتناول الموضوع محور التركيز لهذا العام على التكامل الإقليمي كما يتضح من المنظور الأوسع نطاقا الذي يشمل التجارة في السلع والخدمات، والعمالة، ورؤوس الأموال، والبنية التحتية . وكما كان الحال في المطبوعات السابقة، فإننا نأمل أن يساعد هذا التقرير على تعميق فهم الجمهور لما تشهده المنطقة من تقدم في النمو والآفاق والتحديات.

تقرير – بيئة تنظيم العمل الحر للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يبحث هذا التقرير كيفية زيادة مساهمة سيدات الأعمال في تعزيز نوعية واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويتمثل التصور الشائع في أن أنشطة الأعمال التي تملكها المرأة في المنطقة هي أعمال صغيرة وغير رسمية وأقل تقدما، وأنها متركزة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة . ويوضح هذا التقرير وجود اختلاف طفيف للغاية بين الشركات المملوكة للرجال والأخرى المملوكة للنساء . ويشير الكتاب إلى أن روح المبادرة لدى المرأة لم تصل إلى إمكاناتها بعد ، وإن كان مناخ الاستثمار أقل تميزا بكثير من حيث نوع الجنس مما كان مُعتقدا . وفي ظل الزيادة الكبيرة في تعليم المرأة وقوة الحقوق الاقتصادية التي يمنحها لها الإسلام، فإنه يمكن أن يصبح تنظيم المرأة لمشاريع الأعمال قاطرة كبيرة لتحريك النمو والتنوع الاقتصادي بدرجة أكبر مما كان متوقعا في الماضي.

تقرير – الطريق غير المسلوک: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمثل التعليم علامة مميزة على مفترق الطرق إلى مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالتعليم يلعب دورا حاسما في تشجيع جهود تقليص الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى الأسر . وهو يعكس تطلعات الناس من أجل النجاح في الاندماج في الاقتصاد العالمي في هذا العالم الدائم التغير. وبشكل التعليم أيضا أولوية إستراتيجية لعمل البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الأخرى في العالم. وقد استفاد إعداد هذا التقرير من تجارب وخبرات البنك الدولي المتراكمة من تعاونه مع هذه المنطقة بشأن التعليم – في ظل علاقة دامت لأكثر من 40 عاما. ويتتبع هذا التقرير مواطن النجاح والتحديات الماثلة أمام تطوير التعليم من أجل تحديد الخيارات الواعدة



لإصلاح التعليم في المستقبل.

تقرير – تحليل المخاطر المتعلقة بأنشطة البنوك الإسلامية

يقدم هذا المنشور عرضا عاما شاملا للقضايا المرتبطة بتقييم وتحليل وإدارة الأنواع المختلفة للمخاطر في مجال العمل المصرفي الإسلامي. وهي محاولة لتوفير إطار عالي المستوى (يستهدف غير الاختصاصيين من التنفيذيين) بما ينسجم مع الحقائق الراهنة لتغيير الاقتصادات والأسواق المالية الإسلامية. علما بأن النظام المالي الإسلامي لا يقتصر على الأعمال البنكية فحسب، بل يشمل أيضا تكوين رأس المال، والأسواق الرأسمالية، وجميع أنواع الوساطة المالية ونقل المخاطر. وقد كان التمويل الإسلامي يمارس في البلدان الإسلامية في الغالب طوال العصور الوسطى لتشجيع التجارة وأنشطة الأعمال من خلال تنمية الائتمان. وقد تزامن نمو التمويل الإسلامي مع حدوث فائض كبير في الحساب الجاري للبلدان الإسلامية المصدرة للبتروول. وشهدت منطقة الشرق الأوسط انتشار البنوك الإسلامية الصغيرة المتنافسة على التعامل مع أموال الفائض. وأعلنت جمهوريات: إيران الإسلامية وباكستان والسودان عن نوايا امتثال أنظمتها المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تقرير – استخدام برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) لفهم محددات التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتمثل الغرض من هذا التحليل في تطبيق أدوات برنامج التقييم الدولي للطلاب كوسيلة لتحقيق استنارة ومساعدة الحكومات والبنك الدولي في وضع الإستراتيجيات اللازمة لتحسين نتائج التعلم، وتصميم برامج ومشاريع نوعية، ورصد الفوارق والاختلافات في نوعية التعليم بين الشرائح والمجموعات الفرعية من السكان داخل بلدان المنطقة. ثم يفحص التقرير قواعد البيانات لبرنامج التقييم الدولي للطلاب الخاصة بكل من الأردن وتونس وعرض النتائج ذات العلاقة والموضوعات التي تتطلب تحليلا أكثر عمقا. وينقسم التقرير حسب البلدان ويختتم بتقديم تحليل مقارنة بين البلدان للمساعدة في فهم الاختلافات في مستويات التحصيل العلمي فيما بينها.

ورقة عمل – من يجني أكبر فائدة من الهجرة؟ تحليل عملي باستخدام بيانات المهاجرين العائدين إلى بلدان المغرب العربي

من الوجهة النظرية، يُفترض بصفة عامة أن الهجرة تنتج من عملية تعظيم المنفعة، أي أن الناس يهاجرون سعيا لتحقيق الوضع الأفضل. ويتمثل الغرض من هذه الورقة في بحث هذه الفرضية من خلال مقارنة حال المهاجرين بعد الهجرة بوضعهم قبلها وفحص رفايتهم الذاتية بعد الهجرة باستخدام بيانات من استقصاء شمل المهاجرين العائدين تم إجراؤه في الوقت نفسه في الجزائر والمغرب وتونس في عام 2006 في إطار مشروع برنامج عودة المهاجرين في الم غرب العربي التابع لمعهد الجامعة الأوروبية (MIREM). وبما أن قاعدة المعلومات لا تحتوي على أية معلومات تفصيلية بشأن الإيرادات والدخل في فترتي ما قبل الهجرة وما بعدها، فقد تم إجراء التحليل باستخدام مقاييس غير مباشرة: مؤشر سهولة

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

التنقل المهني بين فترتي ما قبل الهجرة وما بعدها؛ ومقياسين ذاتيين للرفاهية المالية النسبية ودرجة الرضا "بعد الانتقال من بلد المنشأ". وتتلخص المسألة التي نتناولها فيما إذا كانت تجربة الحياة في الخارج إيجابية أم لا من منظور المهاجرين.

ورقة عمل – الهجرة العائدة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة في بلدان المغرب العربي

تقوم هذه الدراسة – باستخدام نتائج الاستقصاءات الميدانية بشأن المهاجرين العائدين إلى المغرب وتونس والجزائر بين سبتمبر/ أيلول 2006 ويناير/ كانون الثاني 2007، بتحليل سلوك تنظيم مشاريع الأعمال من قبل المهاجرين العائدين في المغرب والجزائر وتونس . وتتعلق الدراسة في تحقيق الفهم الكيفي والكمي لأحوال الخاضعين للاستقصاء قبل الهجرة وتأثير تجربة الهجرة على ميلهم إلى الانخراط في تنظيم وإنشاء مشاريع الأعمال . ويتمثل القصد في إلقاء الضوء على بعض الأسئلة التالية : هل تم استخدام رؤوس الأموال والمهارات الجديدة المكتسبة في الخارج بأساليب إنتاجية بعد العودة للوطن الأم؟ وما هي السمات والخصائص المميزة لمشاريع الاستثمار من جانب العائدين بعد عودتهم؟ وكيف يرتبط سلوك تنظيم مشاريع الأعمال بالسمات المميزة للمهاجرين وتجربتهم في الخارج؟ هل توجد صلة بين مدة الهجرة و النشاط بعد العودة؟

ورقة عمل – المركزية، واللامركزية، والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نبحث في هذه الورقة على نطاق واسع الهيكل الحكومي الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يتسم بكونه الهيكل الحكومي الأشد مركزية على مستوى العالم . ورتالول الأسباب المؤدية لرسوخ هذا الهيكل المركزي بإلقاء نظرة تاريخية أولا على الأنظمة الضريبية في المنطقة . ولتحقيق هذا الغرض، قمنا باستعراض النظام الضريبي أيام الحكم العثماني الذي كان له تأثير هائل كنموذج ضريبي مع مناقشة أثره على الهيكل الحكومي الراهن . وناقش بعد ذلك الهيكل الحكومي الراهن عن طريق بحث نوع ودرجة اللامركزية في 5 بلدان ممثلة للمنطقة هي : مصر وإيران والصفة الغربية وقطاع غزة وتونس واليمن . ويلى ذلك إجراء تحليل الانحدار المقارن بين البلدان باستخدام طائفة من البيانات الخاصة بمجموعة أوسع نطاقا من بلدان المنطقة من أجل فهم العوامل الكامنة خلف المركزية الشديدة المتأصلة في المنطقة . وتوضح الاستنتاجات المستخلصة أن الصراعات الخارجية تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق اللامركزية في المنطقة.

ورقة عمل – ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2009: مقارنة الإجراءات الحكومية في 20 بلدا

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 هو التقرير السادس في هذه السلسلة السنوية التي يصدرها البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويبحث هذا التقرير الإجراءات الحكومية المعززة والمقيدة لأنشطة الأعمال . ويقدم مؤشرات كمية عن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية القابلة للمقارنة بين 181 بلدا من أفغانستان إلى زيمبابوي عبر أطر زمنية . ويركز هذا التقرير على 20 بلدا عربيا : الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن . وتتضمن هذه الورقة العناوين التالية : مقدمة، بدء النشاط التجاري، واستخراج التراخيص، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

ورقة عمل – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – فرص الحد من تأثير البيئة على استخدام الطاقة

يتمثل الدافع الرئيسي لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تحسين كفاءة استخدام الطاقة في معالجة الشواغل المحلية الملحة مثل تلوث الهواء في المناطق الحضرية وأمن الطاقة والمنافسة الاقتصادية وتكلفة إعانات أسعار الطاقة على المالية العامة، وميزان المدفوعات. إلا أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة يُعتبر أيضا الطريقة الواعدة والمباشرة بالخير لتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (GHG). ولهذا، وفي سياق دراسة كفاءة استخدام الطاقة في هذه المنطقة، يهدف هذا التقرير إلى وصف وقياس الصلة بين كفاءة استخدام الطاقة وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى جانب تلوث الهواء في المناطق الحضرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمثل أهداف هذا التقرير تحديدا في : (أ) وضع سيناريوهات وتصورات بشأن هذه الانبعاثات ومجموعة مختارة من ملوثات الهواء في المدن (وبالأخص المواد الجسيمية) في ظل فرضيات مختلفة لتحسينات كفاءة استخدام الطاقة؛ (ب) تحديد البلد/القطاعات التي يحتمل أن يكون لتحسين كفاءة استخدام الطاقة التأثير الأكبر على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والمواد الجسيمية؛ (ج) وضع معايير مرجعية للمنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى من حيث كثافة الطاقة وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ورقة عمل – استقصاء ممارسات الحوكمة في الشركات والبنوك المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظام حوكمة الشركات هو النظام المعني بالإدارة والرقابة في شركات ومؤسسات الأعمال . وينص هيكل حوكمة الشركات على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة، ويوضح هذا الهيكل القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ومن خلال ذلك، يتيح هذا النظام الهيكل الذي تتحدد من خلال أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومتابعة الأداء . وتتسم الشركة الملتزمة بقواعد الحوكمة الرشيدة بالتحديد الجيد لحقوق المساهمين وحمايتهم، وتوافر بيئة الرقابة المحكمة، وارتفاع مستوى الشفافية والإفصاح، وتخويل مجلس الإدارة السلطات والصلاحيات اللازمة . ويتم ضبط مصالح الشركة ومصالح جميع المساهمين. إلا أن المؤلف يوصي أيضا بأنه بالإضافة إلى فعاليات زيادة الوعي، يجب أن يقوم نفس المساهمين وأصحاب المصلحة بتنظيم ندوات وورشات عمل محددة الأهداف تركز على كيفية تنفيذ الحوكمة الرشيدة تحقيقا للانتقال من الفهم النظري لهذه الحوكمة الرشيدة وترجمتها إلى حقائق مجسدة على أرض الواقع.



ورقة عمل – تنويع الصادرات في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

يشمل هذا الإطار التحليلي مزيجاً من التحليل الإحصائي الوصفي والتجريبي والنوعي في ضوء أفضل الممارسات الدولية المجمعّة و22 من دراسات الحالات لأنشطة الصادرات الجديدة الصاعدة في هذه البلدان الخمسة. ويتم التركيز على صادرات السلع، رغم أن صادرات الخدمات مشمولة بقدراً ما تتيحها البيانات المتوافرة. ويُعنى هذا التقرير ببحث مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس لعدة أسباب: أولاً كفاية توافر البيانات في هذه البلدان بما يتيح إجراء تحليل أكثر عمقا. وثانياً، هناك درجة كافية من التشابه والتماثل بين السمات والخصائص القطرية، وعمليات الإصلاح الاقتصادي، ومستوى التكامل الاقتصادي، مما يسمح بعقد مقارنات بين بعضها البعض وبينها وبين العالم. إلا أن لبنان خارج هذا النطاق. فالهيكل الاقتصادي اللبناني لا يختلف عن مثيله في البلدان المشمولة في التقرير فحسب (فاقتصاد لبنان أكثر توجهاً نحو الخدمات وأكثر تحرراً وتكاملاً) بل إن الصراعات احتدمت في لبنان وقت إعداد هذا التقرير الأمر الذي يستحيل معه تضمين الآثار والتداعيات في هذا العمل البحثي والتحليلي. وقد أدت أيضاً أوجه القصور التي شابته البيانات إلى التغاضي أحياناً عن تناول لبنان في التحليل.

السنة المالية 2009

تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: اجتياز الركود الاقتصادي العالمي

أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – التي بدأت في الولايات المتحدة في منتصف عام 2007 وأسفرت عن وقوع أول ركود وانكماش اقتصادي عالمي منذ الحرب العالمية الثانية – إلى التأثير على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتفاقم أثر الزيادة العامة في أسعار السلع الرئيسية التي بلغت أوج ذروتها في منتصف عام 2008. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن المسببات وما إذا كان حدوث هذه الأزمة "هو لمرة واحدة في العمر". إلا أن هناك قبولاً واسع النطاق حول أن مزيجاً من انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وقوة الطلب العالمي وخاصة في بلدان الأسواق الصاعدة وضخامة فوائض الحساب الجاري في بعض البلدان هو الذي خلق الزخم للازدهار والفورة الوهمية في أسواق المساكن والسلع والأسهم.

في ظل تزامن الارتفاع والاتجاه الصعودي، شهدت جميع الأسواق انخفاضات حادة في الأسعار خلال 2007-2008. وكانت لسلسلة هذه الأحداث آثار مباشرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2008 والآفاق الاقتصادية لعامي 2009 و2010. ويتمثل هدف هذا العدد من سلسلة التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية 2009 في استعراض أزمته المواد الغذائية والوقود والأزمة المالية على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقدم الفصل الأول استعراضاً لعلم 2008 والشهور القليلة الأولى من عام 2009. ويناقش هذا الفصل تأثير البيئة الاقتصادية العالمية واستجابات بلدان المنطقة للآثار الأولية لأزمات الغذاء والوقود والأوضاع المالية. ويستعرض الفصل الثاني الآفاق الاقتصادية لبلدان المنطقة في عامي 2009 و2010 مع مناقشة السياسات المتوخاة للتخفيف من تأثير الأزمة

البنك الدولي



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009

المالية العالمية على المنطقة . ويتجاوز الفصل الثالث نطاق هذه الشواغل القصيرة الأمد بشأن الأزمة الراهنة لمناقشة العوامل الهيكلية المؤثرة على قابلية تعرض بلدان المنطقة لمخاطر الصدمات والهزات ومرونتها وقدرتها على الاستجابة للأزمات في المستقبل.

تقرير رئيسي - من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتطوي الأهداف والآثار المقصودة من وراء هذا التقرير على ثلاثة جوانب : تحقيق استنارة واضعي السياسات والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة، واقتراح زاوية جديدة للسياسات المعنية بالقطاع الخاص، وإثارة النقاش. أولاً، فيما يتعلق بالاستنارة، يجمع التقرير شواهد جديدة بشأن تنمية القطاع الخاص في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والنتائج الواردة في المؤلفات حول هذا الموضوع، وخاصة الدراسات التحليلية الخاصة بكل بلد على حدة . ويهدف التقرير إلى عرض المعرفة الراهنة حول التحديات التي تواجهها بيئة الأعمال في المنطقة – على الأقل القضايا المختارة التي يفترض أنها وثيقة الصلة وأكثر أهمية بالنسبة للمنطقة . ويهدف أيضاً إلى تحقيق استنارة واضعي السياسات والأطراف المعنية الأخرى بشأن الإصلاحات الناجحة على صعيد السياسات في المنطقة أو في مناطق أخرى . وثانياً، اقتراح منظور جديد للسياسات العامة التي تشكل ملامح مناخ الاستثمار . يتسم هذا التقرير بطابعه الوصفي، حيث يقدم مسارات جديدة للإصلاحات على صعيد السياسات. وبدلاً من تأكيد قائمة الإصلاحات المعيارية التي ربما تكون جارية في المنطقة، يطرح هذا التقرير زوايا مختلفة جديدة لأجندة إصلاح بيئة الأعمال . فبشأن البيئة القانونية والإجرائية، على سبيل المثال، يلخص التقرير الركائز المؤسسية الهامة لعملية الإصلاح وجوانب حوكمة القطاع العام. وبالمثل، بالنسبة للإستراتيجيات الصناعية، ينأى التقرير بنفسه عن الخوض في الآراء الجازمة سواء كانت جيدة أم سيئة . ويركز التقرير بدلاً من ذلك على الأسس المؤسسية للإستراتيجيات الصناعية الجيدة وتصميم وتقييم هذه الإجراءات التخيلية . وثالثاً، تنشيط الحوار والنقاش. أخيراً، يهدف التقرير إلى وضع حوكمة القطاع العام في صميم الأجندة الخاصة بتنمية القطاع الخاص . فحوكمة القطاع العام، والمساءلة، والشفافية، والمصدقية، والاستتفاع والتربح، والامتيازات، والتصرف والتقدير الاستثنائي، واستحواد النخبة على مقدرات الدولة هي كلها مصطلحات ترد هنا وهناك في أجزاء التقرير بوتيرة أكبر من المصطلحات المرتبطة عادة بالقطاع الخاص – وهي التكنولوجيا والابتكار وتنظيم مشاريع الأعمال ومراكز القدرة على المنافسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات أنشطة الأعمال وما شابه ذلك . ويتمثل هدف آخر للتقرير في تنشيط الحوار والنقاش في أوساط المعنيين والمهتمين في بلدان المنطقة وزيادة الوعي بأن الأجندة الخاصة بالقطاع الخاص في هذه المنطقة قوامها إلى حد كبير هو تحقيق حوكمة القطاع العام.



تقرير – تشكيل ملامح المستقبل : منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العام لة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من شأن عوامل تدويل إنتاج السلع والخدمات وتخفيض تكاليف الاتصالات والنقل والتطورات الديموغرافية العالمية أن تؤدي إلى ارتفاع الحركة الدولية لانتقال العمالة والوظائف في العقود القادمة . وعلى المدى الطويل، سيتوقف نمو الدخل وازدهار البلدان على توافر قوة عاملة كبيرة بما فيه الكفاية و متمتعة بالمهارات المتنوعة والقدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع . وانطلاقاً من إدراك الضرورة الملحة للاستثمارات الكثيفة اليوم من أجل الزيادة في الموارد العالمية مستقبلاً من العمال ذوي المهارات العالية والمتوسطة لتلبية الاحتياجات العالمية غداً، يضع التقرير إطاراً سياسياً لكل من البلدان المرسله والمتلقيه للعمالة ويدعو إلى تطبيق نهج تفاعلي وتأزري لمواجهة التحديات القادمة.

تقرير – تعزيز الروابط في مجالي التجارة والاستثمار بين كل من الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أدى النهوض الاقتصادي الباهر للصين والهند خلال العقدين الماضيين إلى تسريع ونيرة تجارتهما مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وكان طلب الصين والهند على النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية بمثابة القوة المحركة للعلاقات الجديدة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لم تقتصر على الطاقة فحسب بل شملت الروابط التجارية والاستثمارية والسياسية أيضاً . والواقع أن دبي قد أصبحت مركزاً لطريق الحرير الجديد الذي تتقاطع وتلتقي فيه مسارات الأشخاص ورأس المال والأفكار . وعلى الرغم من أن الأزمة المالية المؤثرة على الأسواق العالمية في عام 2008 قد فرضت ضغوطاً خافضة للنمو، فسيتم على الأرجح تعميق هذه العلاقات الجديدة مع الصين والهند في السنوات القادمة. وتتمثل الرسائل الرئيسية للتقرير فيما يلي: (أ) من المتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة من قبل الصين والهند بصورة ملموسة في المستقبل، مما يعود بمنافع كبيرة على البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ (ب) راهنت دول الخليج المصدرة للنفط بقوة على تنويع الاقتصاد وتعزيز المؤسسات القائمة على المعرفة، قد يفوز الرهان إلا أنه لا يخلو من الكثير من المخاطر على طول الطريق . وربما يؤدي تقلب أسعار النفط إلى تهديد استدام التوسع الحاصل مؤخراً؛ (ج) يتيح النمو في الصين والهند فرصاً جديدة لأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وبالإضافة إلى الطاقة، فإنه لم يتم حتى الآن استغلال الفرص الممكنة لشركات تصنيع الأسمدة والبتر وكيموايات والمواد الخام والمنتجات الزراعية وعدد من السلع الصناعية التي تتمتع فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بميزة نسبية قوية.

تقرير – تقييم مصادر بيانات الهجرة الدولية في بلدان المغرب العربي ومصر، مع التركيز على التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية

يركز هذا التقرير على جمع بيانات الهجرة الدولية لتحسين رصد ومتابعة حركاتها واستقصاء العلاقات بين الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق ببلدان شمال أفريقيا . وينصب التركيز بالتالي على البلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص ببلدان المغرب العربي وهي المغرب والجزائر وتونس، بالإضافة إلى مصر. ولتقييم الطرق المستخدمة



في جمع البيانات، تطلّع هذه الدراسة باستعراض وتقييم الآليات المستخدمة (وخاصة الاستبيانات والعينات) لتجميع بيانات الهجرة الدولية في البلدان الأربعة المركز عليها ، ثم بدرجة أقل قدرات العاملين في مجالات الإحصاء . ويقدم المؤلفون توصيات مفصلة بشأن أدوات وطرق جمع البيانات التي كان يمكن تحسينها في البلدان الأربعة و كذلك ملاحظات حول قدرات ومهارات المختصين في مجال الإحصاءات.

تقرير – الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي واختلالات أسواق العمل

يحلل هذا التقرير نتائج زيادة تدفقات الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لكل من المنطقة المرسل والمستقبل. ويقوم التقرير أولاً بوصف هيكل الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضحاً أن الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 بلداً هو المقصد الرئيسي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك الجزائر ومصر والمغرب وتونس. ومن شأن الموجات المتزايدة للهجرة المحتملة من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل أن تؤدي في ظل كافة الاحتمالات إلى التأثير بصفة خاصة على هذه البلدان . ثم يحلل التقرير الاتجاهات الديموغرافية في المنطقتين مستخلصاً أن سياسات إحلال الهجرة المشجعة لتدفقات الأشخاص في سن العمل من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون سياسات مؤقتة، لأن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها ستواجه نقصاً في الأيدي العاملة في المستقبل . ويجب أن تكون هذه السياسات مقيدة من حيث الحجم والمدة الزمنية (بحيث لا تتجاوز عام 2050). ويحلل التقرير بعد ذلك الآثار الاقتصادية لزيادة الهجرة باستخدام أساليب الم حاسبة بين الأجيال ونماذج التوازن العام . ويوضح التقرير أن زيادة الهجرة من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي سوف تسفر عن تغييرات كبيرة في معدلات الضرائب في الاتحاد الأوروبي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الأوروبي وتخفيف الأعباء المالية والاقتصادية الملقاة على عاتق المسنين . وبالمقارنة بصدمة الهجرة غير الاختيارية، فإن للمهاجرين عبر الهجرة الانتقائية تأثيراً متواضعاً على خفض أسعار الضرائب وتأثيراً أكبر على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في بلدان الاتحاد الأوروبي . ومن الناحية الأخرى، من شأن زيادات الهجرة، بدون بعض السياسات التعويضية الخاصة بالتعليم، أن يكون لها أثر وبيد على معدلات الضرائب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة في حالة هجرة العمالة الماهرة . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وعدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تؤدي زيادة هجرة العمالة غير الماهرة إلى تحسينات قوية (ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التحويلات المرسل إلى المنطقة) بينما تنطوي زيادة هجرة العمالة الماهرة على أضرار وآثار سلبية . وأخيراً، ربما يمكن التخفيف بصورة ملموسة من الآثار السلبية لسياسة الهجرة الانتقائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذا كانت هجرة العقول ستؤدي إلى آثار جانبية أو كانت تلك السياسة مصحوبة بزيادة التعليم والتحصيل العلمي في بلدان المنشأ . وبصفة محددة، تشير النتائج المستخلصة في هذا التقرير إلى أن تقوية الشراكة بين 15 بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك زيادة هجرة العمالة الماهرة وتدعيم التعاون في تكوين رأس المال البشري، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الرفاهة لكافة الأطراف المعنية . ويمكن تصميم هذه المبادرة في إطار الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي يتمثل هدفه في تنمية وتطوير الشراكة الأوروبية-متوسطية.



تقرير – هجرة العمالة الماهرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاتجاهات، والآثار، والاستجابات على صعيد السياسات

يظطلع هذا التقرير بسد فجوة معرفية كبيرة لصالح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بتقييمه لهجرة العمالة الماهرة من حيث حجمها وتوجيهها واتجاهاتها، باستخدام بيانات حديثة وتحليلها. فمن خلال استخدام هذه المعلومات، يقوم المؤلفون بتقييم أثر هجرة العمالة الماهرة على الدول المرسله في المنطقة من حيث النمو الاقتصادي، وتكوين رأس المال البشري، وتحويلات المهاجرين والمغتربين، واقتراح خيارات لتحسين نتائج هذه الهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تقرير – المياه في العالم العربي: منظور الإدارة والأساليب المبتكرة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دليل إرشادي بشأن المياه في العالم العربي. وهو يمثل المعرفة الجماعية عن إدارة الموارد المائية المكتسبة في السنوات الأخيرة من قبل فريق العمل المعني بالموارد المائية داخل البنك الدولي والنظراء العاملين في الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعرض فصول الكتاب كما وفيرا وغزيرا من الأفكار والرؤى. وتستند بعض الفصول إلى أوراق المعلومات الأساسية التي تم إعدادها عام 2007 "لتقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالمياه". وتستفيد فصول أخرى من العمل القطاعي المنجز بناء على طلب بعض البلدان المتعاملة مع البنك الدولي. وتقدم بعض الفصول ملخصا للملاحظات المستندة إلى الجولات والزيارات الدراسية أو فعاليات التعلم الأخرى برعاية البنك الدولي. وعند استعراض هذه المجموعة الجذابة من المعارف المتراكمة، أدرك المؤلف أن تجميع الملاحظات والدراسات التحليلية سوف يكون مفيدا للمسؤولين الحكوميين والممارسين الآخرين والأكاديميين والطلاب الذين يرغبون بمعرفة المزيد عن الجوانب المتشابكة والمعقدة لإدارة الموارد المائية في واحدة من أشد مناطق العالم جفافا وشحة في الموارد المائية.

تقرير – فيروس وممرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان الوقت للتركيز على المخاطر

يعالج هذا التقرير ندرة المعلومات الإستراتيجية عن مدى انتشار مرض الإيدز بين سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال استعراض المؤلفات العلمية والبيانات المجمعّة والدراسات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، قمنا بتحديد شواهد كبيرة بشأن مرض الإيدز في المنطقة في شكل آلاف المطبوعات والتقارير ومصادر البيانات. ونعرض في هذا التقرير نتائج جهودنا وتحليلنا لهذه الشواهد والأدلة. ولغرض العمل التصنيفي المتعلق بهذا الوباء، قسمنا سكان المنطقة إلى فئات مختلفة حسب المخاطر. وتتمثل الفئة الأولى في المجموعات السكانية ذات الأولوية بوصفها أكثر عرضة للإصابة بمرض الإيدز. وتتضمن هذه المجموعات المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن، وممارسي الجنس المثلي من



الرجال، والمشتغلات بالجنس التجاري. والفئة الثانية هي المجموعة البينية من الأشخاص المعرضين لمخاطر متوسطة للإصابة بالإيدز والمنخرطين في صلات بين المجموعات السكانية ذات الأولوية والفئة الثالثة من باقي السكان (مثل زبائن المشتغلين والمشتغلات بالجنس التجاري). وتتعرض فئة باقي السكان لأقل مخاطر الإصابة بالمرض وهي تضم معظم السكان في أي مجتمع محلي. وتضم هذه المجموعة أيضا الفئات الضعيفة من السكان الذين هم مبدئيا ليسوا في خطر كبير للإصابة بهذا المرض، مثل المسجونين والشباب والسكان المتقنين إلا أنهم عرضة لممارسات قد تدفعهم إلى دائرة المخاطر العالية للإصابة بالإيدز. ويغطي هذا التقرير جميع البلدان المشمولة في التعريف الخاص بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، والتعريف الخاص لفريق مساندة هذه المنطقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية. وبشكل صريح يتضمن التقرير بيانات عن أفغانستان والجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسلطنة عمان وباكستان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

ورقة عمل – إدارة الحماية الاجتماعية للمهاجرين: حالة الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا

تبحث هذه الورقة مدى قدرة المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الحصول على الحماية الاجتماعية وحجم المزايا والمنافع القابلة للنقل – أي ما إذا كان في وسع المهاجرين الاحتفاظ بمكاسبهم ونقلها عبر الحدود .د. وتؤكد المؤلفات النظرية والعملية بشأن اقتصاديات الهجرة على دور الهجرة كاستراتيجية لتنويع المخاطر بالنسبة للأسر المعيشية نتيجة للافتقار إلى الوصول إلى الائتمان وفرص التأمين في البلدان المرسل (مثل كتاب بلوم واستارك 1985، واستارك 1991). ومن هنا، فإن الهجرة تحدث جزئيا كرد فعل لعدم كفاية الحماية الاجتماعية في البلدان المرسل . وفي بلدان المقصد، تستمر حاجة المهاجرين إلى إدارة المخاطر الاجتماعية . إلا أن انخفاض الدخل وأوضاع العمل الصعبة وانعدام وجود شبكات الدعم القوية كلها عوامل تجعل الأسر المهاجرة عرضة بصفة خاصة لهذه المخاطر الاجتماعية – حيث تفقر إلى وسيلة التكيف مع هذه المخاطر مثل البطالة، واعتلال الصحة أو الشيخوخة . ويمكن أن ينطوي غياب شبكات الأمان على نتائج خطيرة وشديدة بالنسبة للمهاجرين وأفراد عائلاتهم المقيمين في بلدان المنشأ والذين يعتمدون في حياتهم على التحويلات الواردة من الخارج . وبالتالي فإن للحماية الاجتماعية أثرا على كل من المهاجرين والعائلات التي خلفوها وراءهم في الوطن الأم . ويركز هذا التقرير بصورة مكثفة على جانبين رئيسيين هما : القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية في دول المقصد المستقبلية، وإمكانية انتقال هذه الخدمات . وتتضمن الخدمات الاجتماعية مزايا الرعاية الصحية، ومزايا الضمان الاجتماعي الطويلة الأمد مثل مزايا الشيخوخة والعجز والإعاقة، ومزايا قصيرة الأمد مثل المساعدات الاجتماعية وخدمات الأمومة وتعويضات البطالة، والمخصصات والتعويضات العائلية، والخدمات العامة للإسكان والتعليم.



ورقة عمل – الأداء الإنتاجي للشركات ومناخ الاستثمار في الاقتصادات النامية: دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استنادا إلى استقصاءات تقييم مناخ الاستثمار التي يجريها البنك الدولي، تب حث هذه الورقة العلاقة بين الكفاءة الفنية على مستوى الشركات ومناخ الاستثمار في 22 بلدا ناميا و 8 صناعات تحويلية. ويقترح المؤلفون أولا 3 مقاييس للأداء الإنتاجي للشركات: إنتاجية العمالة، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والكفاءة الفنية. ويوضح المؤلفون أن أداء الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ضعيفا في المتوسط بالمقارنة مع شركات البلدان الأخرى في العينة، باستثناء المغرب التي كانت القياسات المختلفة لإنتاجية شركاتها قريبة من مثيلتها الخاصة بالشركات في البلدان العالية الإنتاجية. ويكشف التحليل أيضا أن القدرة على المنافسة في بلدان المنطقة مكبلة بارتفاع تكاليف وحدة العمل، بالمقارنة بالمنافسين الرئيسيين مثل الصين والهند. وتوضح النتائج العملية أن مناخ الاستثمار أكثر أهمية للأداء الإنتاجي للشركات. ويصدق ذلك (حسب الصناعة) بالنسبة لنوعية المنظومات المختلفة للبنية الأساسية، والخبرة والمستوى التعليمي للقوة العاملة، وتكاليف الحصول على التمويل، فضلا عن الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الحكومة وأنشطة الأعمال. ويوضح التحليل أن بعض الصناعات الأكثر تعرضا للمنافسة الدولية هي أيضا أكثر حساسية تجاه عيوب مناخ الاستثمار. وبالنسبة لبعض الصناعات، تصدق هذه المقولة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة المفتقرة إلى إمكانية التأثير على مناخ الاستثمار أو القدرة على اختيار الموقع المناسب لها. وتتطوي هذه الاستنتاجات على دلالات واضحة على صعيد السياسات حيث يتضح أن الزيادة في حجم الشركات وتحسين مناخ الاستثمار (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الأكثر احتكاكا بالمنافسة الدولية) يمكن أن تشكل وسيلة قوية للتنمية الصناعية والقدرة على المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة خاصة.

ورقة عمل – هيكل الهجرة الدولية: استقصاء الدروس المستفادة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تستقصى هذه الدراسة أوضاع البناء الهيكلي للهجرة الدولية. وعلى الرغم من أن هذه الورقة تعتمد تعريفا واسعا لهيكل الهجرة، فإنها تولي اهتماما بالغا بالسمة المهيمنة: وهي الضوابط التي تفرضها البلدان الغنية على فرص الإقامة بالنسبة للأجانب. ولوضع هذه الضوابط في سياقها الصحيح، تقدم الورقة تفاصيل بشأن ما نعرفه عن مكاسب الحركة الدولية للهجرة ومقدار الحركات التي تحدث بصورة فعلية. وتستعرض هذه الورقة أيضا القنوات العديدة التي يمكن أن تؤثر من خلالها الهجرة الديناميكية والتحويلات على آفاق التنمية. ومن شأن ذلك أن يسلط الضوء على مجموعة أوسع نطاقا من السياسات بدلا من التركيز على ضوابط الهجرة من قبل البلدان الغنية: وهي السياسات المؤثرة على القيمة التنموية للمغتربين (الاتصالات)؛ والسياسات المعنية باستمالة وإدماج العائدين (التوزيع)؛ والسياسات الخاصة باستثمارات رأس المال البشري في البلدان المرسله والمستقبلة (الابتكار)؛ والسياسات التي تتيح تقاسم المزايا المرتبطة بالهجرة مع البلدان المرسله (التعويضات)؛ وسياسات استقطاب واستبقاء ذوي المواهب الفذة (المنافسة). وبأخذ هذه العوامل مجتمعة في الحسبان، تحدد هذه السياسات معالم هيكل الهجرة الدولية. وتتضمن عناصرها السياسات الأحادية الجانب للبلدان المستقبلة، والسياسات الأحادية الجانب للبلدان المرسله، والجهود المختلفة على صعيد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.



ورقة عمل – لماذا تعتبر الاستفادة من إمكانيات المغتربين أمرا صعب المنال؟ نحو أجندة جديدة للمغتربين من شمال أفريقيا

تعرض هذه الورقة الهيكل الهرمي لآثار المغتربين مع أبقاء أجندة التحويلات/المساعدة في قاعدة الهرم وأجندة الإصلاح المؤسسي في أعلاه. ويرتبط المغزى الأساسي لهذه الورقة بتباين وتنوع مؤسسات الوطن الأم، والأفراد المغتربين ودوافعهم. وقد ظهر على مستوى العالم جيل جديد من المبادرات الخاصة بالمغتربين التي تدرك بشكل صريح ذلك التنوع الداخلي، محققة المضاهاة بشكل أفضل بين أداء الشرائح في مؤسسات البلد الأم والشرائح الديناميكية من المغتربين. ومن هذا المنظور، تعتبر مشاريع المغتربين في بلدان المنشأ مماثلة لمشاريع رأس المال المخاطر. فبلدان شمال أفريقيا تعرض مجموعة كبيرة من المهاجرين المغتربين المهرة وغير المهرة – بما في ذلك بعض الأفراد الناجحين إلى حد كبير في المجالات الأكاديمية والأعمال والبحوث – الذين لهم صلات جيدة داخل البلدان وفيما بينها من خلال شبكات البحث والمجتمعات المهنية غير الرسمية. ومن بين عدد كبير من هذه المبادرات العامة والخاصة التي يتم تنظيمها لتحقيق مشاركة المغتربين من شمال أفريقيا، تطلعت هذه الورقة بتنقيح عدد من المبادرات الواعدة التي يمكن أن تؤدي أو أنها قد أدت فعليا إلى نتائج ذات آثار كبيرة – مثل إنشاء المؤسسات الجديدة – وتقدم الورقة مقترحات عملية إلى واضعي السياسات العامة ومنظمي المشاريع الاجتماعية للمغتربين حول كيفية تنظيم هذا الزخم التلقائي في أجندة محلية للتنمية المؤسسية.

ورقة عمل – تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية

تستورد الدول العربية على الأقل ما يعادل 50 في المائة من السعرات الحرارية من المواد الغذائية المستهلكة. وبوصفها في خانة الدول المستوردة الصافية للحبوب، تعتبر الدول العربية أكثر تعرضا من الدول الأخرى للتقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية، وسوف تتفاقم قابلية تعرضها لهذه المخاطر في السنوات القادمة بسبب النمو السكاني الكبير وانخفاض الإنتاجية الزراعية واعتمادها على أسواق السلع الأولية العالمية. وتحتاج الدول العربية على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين أمنها الغذائي. وتشير التوقعات الخاصة بالتوازن الغذائي لهذه المنطقة إلى أن الاعتماد على الواردات سوف يرتفع بنسبة حوالي 64 في المائة على مدى العشرين سنة القادمة. وتقدم هذه الورقة 3 إستراتيجيات مهمة يمكن أن تشكل سويا ركيزة المساعدة في مواجهة التعرض لصدمات أسعار السلع في المستقبل، وهي: (1) تقوية شبكات الأمان وتحسين قدرة الناس على الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وتشجيع التعليم؛ (2) وتعزيز الإمداد بالغذاء من مصادر الزراعة المحلية وتحسين سبل الرزق وكسب العيش في المناطق الريفية عن طريق معالجة التأخر في نمو الإنتاجية بزيادة الاستثمار في مجالات البحوث والتطوير؛ (3) والحد من التعرض لتقلبات السوق من خلال تحسين كفاءة سلاسل التوريد والإمداد واستخدام أدوات مالية أكثر فعالية للتغطية والتحوط ضد المخاطر.



ورقة عمل – الاستفادة من مورد خفي : كفاءة استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في سرياق معالجة التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تنويع الاقتصاد لخلق فرص العمل لملايين من الشباب العاطل عن العمل، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للمفتقرين إلى هذه الخدمات، وحماية الاقتصادات من آثار تقلب أسعار النفط، وتحسين أوضاع ال فئات الأشد ضعفا وحرمانا في المنطقة – تستدعي هذه المهام استخدام موارد المنطقة والاعتناء بها بصورة حريصة ومدروسة . وقد أنشأت الدول المصدرة للبترو ل في المنطقة صناديق التثبيت المعنية بالإيرادات الكبيرة المكتسبة أثناء فترات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والحفاظ عليها لاستخدامها في أوقات الشدة. علما بأن هذه الأموال قد استرعت انتباها واهتماما كبيرين من قبل الاقتصاديين ووسائل الإعلام . وهناك شكل آخر من أشكال العناية بالموارد – يمكن أن يكون مفيدا للبلدان المستوردة الصرف والمصدرة للصرف للنفط في المنطقة – ولكنه أقل برو زاء . في الواقع المورد الخفي وهو كفاءة استخدام الطاقة له إمكانات تحقيق فائدة جمة لاقتصادات هذه المنطقة . ويعكس حجم الفوائد المحتملة مدى القصور والعيوب في كيفية استخدام الطاقة في المنطقة اليوم . والواقع أن علاج هذه العيوب ونواحي القصور ليس أمرا سهلا، ولكن الخبرات والتجارب الدولية تشير إلى إمكانية علاجها وتلافيها . وتتطلب هذه الغاية الالتزام السياسي، والتحليل العميق والشامل، والاتصالات الجيدة، والعمق والمهارة المؤسسية، ويخضع كل عامل من هذه العوامل للمعالجة المستفيضة والمطولة في النص الكامل لهذه الدراسة.

ورقة عمل – -تغيير تكاليف التجارة عبر الحدود في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2001-2008

يمثل التكامل الإقليمي سمة رئيسية بارزة لإستراتيجية السياسة التجارية لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . أما الأداة المهمة لزيادة تكامل الدول العربية فكانت اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA) في عام 1997 تحت رعاية جامعة الدول العربية . وبموجب هذه الاتفاقية، يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي في أول يناير/كانون الثاني 2008، علما بأنه سبق تأجيل ترحيل موعد هذا الإجراء الذي كان واجب النفاذ في أول يناير/كانون الثاني 2005. ومؤخرا، قامت الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية بإطلاق جهود توسيع آفاق التكامل لتشمل التجارة والاستثمار في الخدمات مع تصعيد الجهود الرامية إلى معالجة التدابير غير الجمركية المقيدة لتدفقات التجارة . والواقع أن المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بحجم ونوع القيود المؤثرة على التجارة عبر الحدود هو الشركات العاملة في مجال الاستيراد والتصدير، سواء الشركات المعنية بأنشطة التوزيع والوساطة التجارية أو تلك القائمة بإنتاج السلع والراغبة إما في بيع منتجاتها في دول أخرى أو الراغبة في استيراد أجزاء ومكونات لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات. وتلخص هذه الورقة نتائج الاستقصاء الذي غطى الشركات التجارية في 9 من الدول الأعضاء في الاتفاقية . وقام هذا الاستقصاء بتجميع معلومات حول مدى انخفاض تكاليف التجارة عبر الحدود العربية منذ تنفيذ الاتفاقية. ويغطي الاستقصاء التجارة الرسمية والسياسات الضريبية، والمتطلبات والشروط الإدارية التي يواجهها التجار، وتكاليف / نوعية البنية الأساسية للنقل.



الحواشي الختامية

- (1) تقرير رئيسي – التجارة والاستثمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المشاركة مع العالم
- (2) ورقة عمل – إنجاح التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (3) ورقة عمل – الأجندة الراهنة للتجارة العالمية: القضايا والمدلولات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (4) تقرير – التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (5) ورقة عمل – تكامل التجارة والاستثمارات في منطقة المغرب العربي
- (6) تقرير – هل هناك رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟ -- 2006
- (7) ورقة عمل – تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية وتسهيل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (8) ورقة عمل – تنويع الصادرات في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس
- (9) تقرير – مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تكلفة التقاعس والتراخي
- (10) تقرير – وصف وباء الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : شواهد بشأن المستويات، والتوزيع، والاتجاهات
- (11) تقرير – الوقاية من فيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات
- (12) تقرير – مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان الوقت للتركيز على المخاطر
- (13) تقرير – الصحة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين
- (14) ورقة عمل – مذكرة حول قضايا العجز والإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (15) ورقة مناقشة – استعراض الصحة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (16) تقرير – تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- (17) ورقة عمل – إمداد المناطق الريفية بالمياه والصرف الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (18) ورقة عمل – المياه، والأمن الغذائي، والسياسة الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (19) تقرير رئيسي – تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه : المساعدة من أجل تحسين نتائج إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (20) ورقة عمل – تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية – 2009
- (21) مذكرة السياسات – تنمية الحراجة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (22) ورقة عمل – الاستفادة من مورد خفي : كفاءة استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (23) تقرير – إطار إستراتيجي وخطة عمل لتعميم إدماج أجندة البيئة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (24) ورقة عمل – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – فرص الحد من التأثير البيئي لاستخدام الطاقة
- (25) ورقة عمل – تغيير النظام المالي: الفرص والتحديات أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



- (26) ورقة عمل – إنجاح التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (27) ورقة عمل – استقصاء ممارسات الحوكمة في الشركات والبنوك المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (28) تقرير – تحليل المخاطر المتعلقة بأنشطة البنوك الإسلامية -- 2008
- (29) تقرير رئيسي – العمل والنمو وإدارة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطلاق القدرة على الازدهار
- (30) ورقة عمل – الحوكمة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (31) تقرير – إزالة الحواجز الماثلة أمام تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة : تحسين الحوكمة وتعميق الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (32) تقرير – اللامركزية وإدارة الحكم المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استقصاء للسياسات، والمؤسسات، والممارسات. استعراض تجربة اللامركزية في ثماني من دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (33) ورقة عمل – المركزية، واللامركزية، والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (34) تقرير رئيسي – النوع الاجتماعي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام
- (35) ورقة عمل – سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : السمات والخصائص المميزة، والمساهمات، والتحديات
- (36) ورقة عمل – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عرض عام عن قضايا المساواة بين الجنسين
- (37) تقرير – بيئة تنظيم العمل الحر للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (38) تقرير – الطريق غير المسلوک: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (39) تقرير – استخدام برنامج التقييم الدولي للطلاب لفهم محددات التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-- 2008
- (40) تقرير رئيسي – إطلاق إمكانات فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد
- (41) ورقة عمل – إصلاحات أسواق العمل، والنمو، والبطالة في الدول المصدرة للعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (42) تقرير – تشكيل ملامح المستقبل: منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2009
- (43) تقرير – ضمان المستقبل للجميع: إستراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2004
- (44) ورقة عمل – دراسة حالة بشأن مبادرة حماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم مستقل لمساندة البنك الدولي للبرامج في المنطقة
- (45) مذكرة السياسات – الشباب – ثروة مهجرة : نحو أجندة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – التقدم، والتحديات، وسبيل المضي قدما للأمام
- (46) تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية



- (47) تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الأسواق المالية في عصر النفط الجديد
- (48) تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: خلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة
- (49) تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: التكامل الإقليمي لتحقيق القدرة على المنافسة عالميا
- (50) تقرير – آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: اجتياز الركود الاقتصادي العالمي
- (51) ورقة عمل – الإصلاحات والنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: شواهد عملية جديدة
- (52) ورقة عمل – البنية الأساسية العامة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (53) ورقة عمل – الاقتصاد السياسي للسياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (54) تقرير – تعزيز مكاسب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (55) تقرير – معاشات التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان وقت التغيير
- (56) ورقة عمل – المديونية الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حجمها ومدلولاتها على المالية العامة
- (57) تقرير رئيسي - من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- (58) تقرير – دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكات الإنتاج وسلاسل التوريد – 2003
- (59) ورقة عمل – فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة وتكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع العالم
- (60) تقرير – اقتصادات المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو إستراتيجيات التنمية الجديدة



قائمة كاملة للعمل الاقتصادي والقطاعي الخاص بهذه المنطقة

السنة المالية	اسم المشروع
2003	التجارة والاستثمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المشاركة مع العالم
2003	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكات الإنتاج وسلاسل التوريد
2003	جعل التجارة تعمل لصالح خلق فرص العمل: الشواهد والدروس الدولية المستفادة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2003	إدارة أسعار الصرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تكلفة قدرة الصناعات التحويلية على المنافسة
2003	تحديات التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد والآفاق المستقبلية للدول العربية
2003	فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة وتكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع العالم
2003	مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تكلفة التقاعس والتراخي
2003	تنمية الحراة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2003	تغيير النظام المالي: الفرص والتحديات أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2003	العمل والنمو وإدارة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطلاق القدرة على الازدهار
2003	خطط العمل المعنية بمكافحة الإيدز/ نظام الإشراف والرقابة.
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المعرفة من أجل إستراتيجية التنمية
2004	إطلاق إمكانات فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد
2004	تحسين إدارة الحكم لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز الشمول والمساءلة
2004	النوع الاجتماعي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام
2004	إطار إستراتيجي وخطة عمل لتعميم إدماج أجندة البيئة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	ضمان المستقبل للجميع: إستراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	الأجندة الراهنة للتجارة العالمية: القضايا والمدلولات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	الإصلاحات والنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: شواهد عملية جديدة
2004	تحرير التجارة والنقد الأجنبي، ومناخ الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	الهجرة والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مشكلات أو حلول؟
2004	التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	إصلاحات أسواق العمل، والنمو، والبطالة في الدول المصدرة للعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2004	إنجاح التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



2005	التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية
2005	البنية الأساسية العامة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2005	الديمقراطية من أجل تحسين الحوكمة وارتفاع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2005	الاقتصاد السياسي للسياسة الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2005	معاشات التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان وقت التغيير
2005	تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2005	مذكرة حول قضايا العجز والإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2005	الوقاية من فيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات
2005	استعراض الصحة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2005	مذكرة إمداد المناطق الريفية بالمياه والصرف الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: الأسواق المالية في عصر النفط الجديد
2006	تكامل التجارة والاستثمار في منطقة المغرب العربي
2006	المديونية الضمنية لخطط المعاشات التقاعدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حجمها ومدلولاتها على المالية العامة
2006	المياه، والأمن الغذائي، والسياسة الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	تعزيز مكاسب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	دراسة حالة بشأن مبادرة حماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم مستقل لمساندة البنك الدولي للبرامج في المنطقة
2006	المنافع الديموغرافية للهجرة الدولية: بين الفرضية والتطبيق على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	الحوكمة والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية وتسهيل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2006	هل هناك رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟
2006	تقرير عن أوضاع الفقر في المنطقة
2007	التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: خلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة
2007	خلق فرص العمل في بيئة النمو المرتفع: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2007	إزالة الحواجز الماثلة أمام تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: تحسين الحوكمة وتعميق الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2007	تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساعلة من أجل تحسين نتائج إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط



وشمال أفريقيا	
2007	سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: السمات والخصائص المميزة، والمساهمات، والتحديات
2007	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2007	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عرض عام عن قضايا المساواة بين الجنسين
2007	الشباب – ثروة مهدرة : نحو أجندة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – التقدم، والتحديات، وسبيل المضي قدما للأمام
2007	اللامركزية وإدارة الحكم المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استقصاء للسياسات، والمؤسسات، والممارسات. استعراض تجربة اللامركزية في ثماني من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2008	التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: التكامل الإقليمي لتحقيق القدرة على المنافسة عالميا
2008	المركزية، واللامركزية، والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2008	بيئة تنظيم العمل الحر للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2008	الطريق غير المسلوک: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2008	من يجني أكبر فائدة من الهجرة؟ تحليل عملي باستخدام بيانات المهاجرين العائدين إلى بلدان المغرب العربي
2008	الهجرة العائدة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة في بلدان المغرب العربي
2008	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009: مقارنة الإجراءات الحكومية في 20 بلدا
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – فرص الحد من التأثير البيئي لاستخدام الطاقة
2008	استقصاء ممارسات الحوكمة في الشركات والبنوك المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2008	تحليل المخاطر المتعلقة بأنشطة البنوك الإسلامية
2008	تنويع الصادرات في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس
2008	استخدام برنامج التقييم الدولي للطلاب لفهم محددات التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية: اجتياز الركود الاقتصادي العالمي
2009	تشكيل ملامح المستقبل: منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	تقييم مصادر بيانات الهجرة الدولية في بلدان المغرب العربي ومصر، مع التركيز على التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية
2009	الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي واختلالات أسواق العمل
2009	هجرة العمالة الماهرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاتجاهات، والآثار، والاستجابات على صعيد السياسات
2009	إدارة الحماية الاجتماعية للمهاجرين: حالة الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا



2009	هيكال الهجرة الدولية: استقصاء الدروس المستفادة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	لماذا تعتبر الاستفاة من إمكانات المغتربين أمرا صعب المنال؟ نحو أجنة جديدة للمغربين من شمال أفريقيا
2009	المياه في العالم العربي: منظور الإدارة والأساليب المبتكرة
2009	تعزير الروابط في مجالي التجارة والاستثمار بين كل من الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	الأداء الإنتاجي للشركات ومناخ الاستثمار في الاقتصادات النامية: دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية
2009	الاستفاة من مورد خفي: كفاءة استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2009	مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حان الوقت للتركيز على المخاطر
2009	تغيير تكاليف التجارة عبر الحدود في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2001-2008
2009	من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



قائمة كاملة للمساعدة الفنية للمنطقة

السنة المالية	عمليات المساعدة الفنية
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - استعراض الطاقة / البيئة
2003	دراسة حماية الطفل في المنطقة/ القوة العاملة
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - المعرفة من أجل إستراتيجية التنمية
2003	مؤتمر الطفل والمدينة
2003	برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حلقة عمل بشأن المياه/الكهرباء
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حصول الفقراء على المساكن (المرحلة الثانية)
2003	إستراتيجية الصحة العامة (متابعة المؤتمر)
2003	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات المياه والطاقة
2004	برنامج مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - PPMI - 2: مشاورات/ دراسات قطاعية
2004	برنامج مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - 2: التوعية/ تدريب الغير
2004	برنامج مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - 2: دراسات قطاعية
2004	برنامج مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - 2: تدريب الغير/ مطبوعات
2004	برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ندوة عن المنافسة
2004	برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية: اجتماع المائدة المستديرة بشأن إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي
2005	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الإطار القانوني - مخلفات النفايات والمستشفيات
2005	تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة - بناء القدرات
2005	برنامج المساعدة التقنية البيئية: مساندة إدارة المخلفات الصلبة
2005	برنامج المساعدة التقنية البيئية: إدارة المخلفات والنفايات الصلبة في المنطقة - مساعدة فنية
2005	تشجيع الصناعات الزراعية



2005	مؤتمر الأطفال والشباب في دبي
2005	تنفيذ إستراتيجية المياه والتنسيق بين المانحين
2005	نشر المعلومات في دبي - مائدة مستديرة بشأن اليمن
2006	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- المبادرة الإقليمية لإدارة الأراضي الجافة
2006	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- الشراكة الإقليمية للمياه
2006	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تنسيق التراث الثقافي والحضاري
2006	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - القدرة الإشرافية والرقابية للبرلمانات
2006	التقييم البيئي الإستراتيجي / اليمن - جيبوتي
2006	5M-الشراكة من أجل إصلاح المعرفة في المغرب العربي
2006	الإستراتيجية الإقليمية بشأن الإيدز
2006	دور المرأة في الاقتصاد - دول المغرب العربي
2006	دور المرأة في الاقتصاد - دول المشرق
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الهجرة الدولية
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- الصندوق الاستئماني لحوكمة المنطقة
2008	أنشطة نشر المعلومات الخاصة بمرض السكري في المنطقة
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مؤتمر السياسة الصحية
2008	العمل المعني بقطاع الشباب في المنطقة
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الهجرة الدولية
2008	5M- مائدة مستديرة بشأن تنمية الطاقة المستدامة في المنطقة
2008	المنتدى العربي الدولي للمرأة
2008	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التدريب على طرق الامتثال للقواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
2009	برنامج المساعدة التقنية البيئية - برنامج أولويات العمل البيئي للمدى القصير والمتوسط (SMAP III)
2009	استقصاء تشخيصي للحكومة ومكافحة الفساد في المغرب
2009	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التخطيط الإستراتيجي لمكافحة الإيدز
2009	مساندة الأكاديمية الإقليمية المعنية بالعلم والتعلم
2009	تقييم التكامل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
2009	حلقة عمل بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكارات

